جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: علوم الانسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
حنان طرفاية **ابتسام عبد اللاوي**

يوم: 27/ 06/2022

سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وتونس من 1830- 1956 – دراسة مقارنة-

---

لجنة المناقشة:

لخميسي فريح	أ.مح.أ	**محمد خيضر بسكرة**	رئيسا
جازية بكرادة	أ.مح.أ	محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
فاتح حاجي	أ.مح.أ	محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: علوم الانسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية
فرع التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
حنان طرفاية **ابتسام عبد اللاوي**

يوم: 27/ 06/2022

سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وتونس من 1830- 1956 – دراسة مقارنة-

---

لجنة المناقشة:

لخميسي فريح	أ.مح.أ	محمد خيضر بسكرة	رئيسا
جازية بكرادة	أ.مح.أ	محمد خيضر بسكرة	مشرفا ومقررا
فاتح حاجي	أ.مح.أ	محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

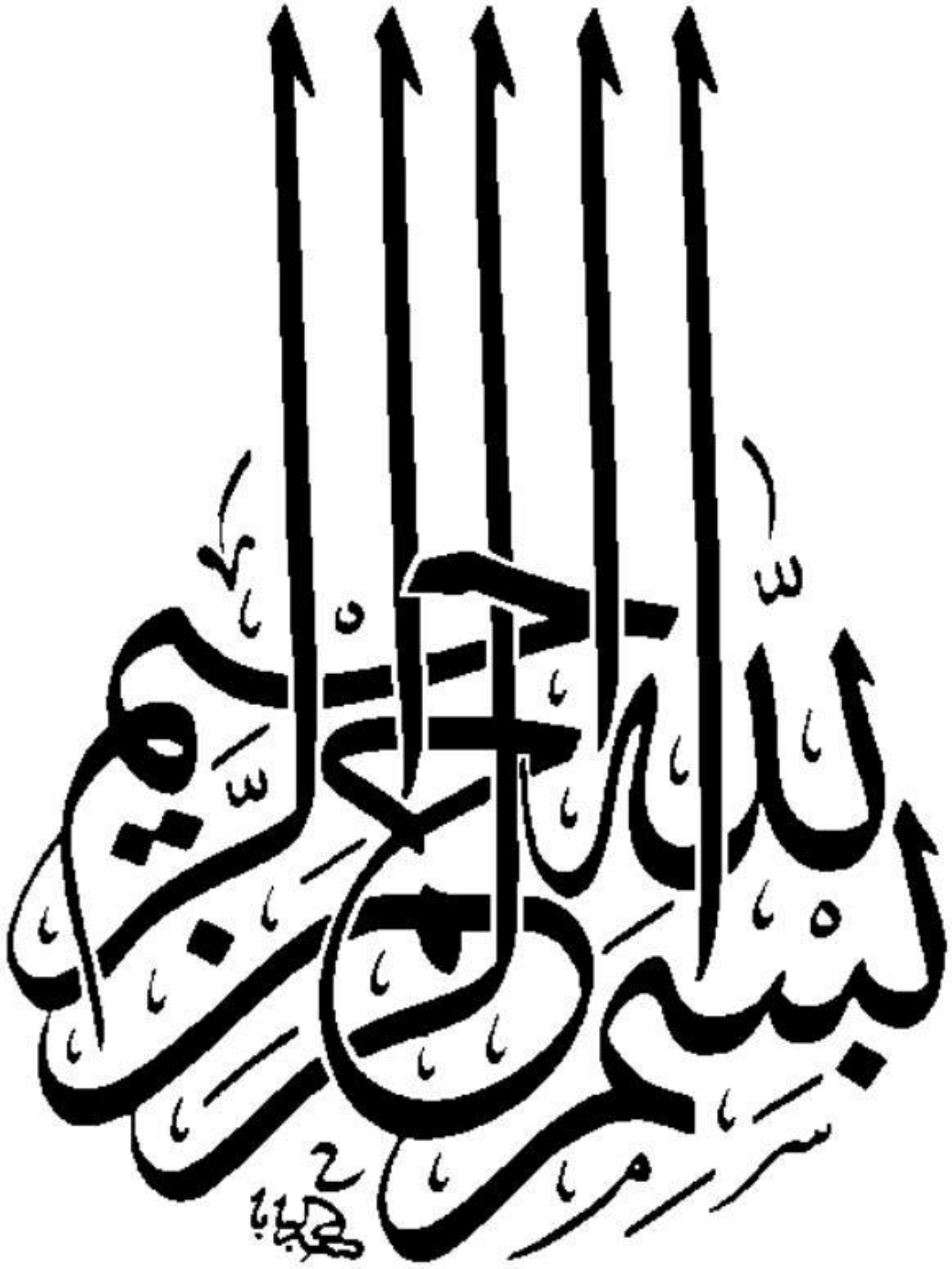
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله السميع العليم ذي العزة والفضل العظيم

والصلاة والسلام على المصطفى الهادي الكريم

وعلى آله وصحبه أجمعين نشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه

تمكنا من إنجاز هذه المذكرة.

ولهذا أتقدم بالشكر إلى الأستاذة الدكتورة: جازية بكرادة أولا من أجل قبولها تولي مهمة

الإدارة العلمية لهذه المذكرة وعلى كل ما قدمته لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت

في إثراء موضوع دراستنا في جوانبه المختلفة

كما نتقدم بالشكر إلى موظفي مكتبة كلية الحقوق الذين قدموا لنا يد العون إلى الطالبة

"شابي زينب" جامعة محمد خيضر بسكرة التي لم تبخ علينا بأي مصدر معلومات يخص

موضوع مذكرتنا.

الإهداء

إلى أغلى ما أملك في هذه الدنيا، إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها

إلى التي أنحني لها بكل إجلاء وتقدير، إلى التي أرجو قد أكون نلت رضاها

أمي الغالية "فتيحة" أطال الله في عمرها.

إلى من أدين له بحياتي وكان شمعة تحترق لتضيء طريقي

إلى من أكن له مشاعر التقدير والاحترام أبي العزيز "عز الدين "أطال الله في عمره.

إلى شريك العمر أب ابنتي الذي ساندني وشجعني على إكمال دراستي "حسين" لك مني كل الحب والتقدير

إلى قطعة من روحي ابنتي شيماء آلاء الرحمن

إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر إخوتي: حدة، مايسة، مريم، حكيم، سفيان، ياسين.

وإلى كل أصدقائي وأخص بالذكر: زينب وإلى صديقتي وزميلتي

في هذا العمل "حنان طرفاية"

عبد اللاوي ابتسام

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين الذين تعبا

على تربيتي وتعليمي، طال الله بعمرهما

إلى إخوتي وأخواتي سندي ومصدر سعادتي

إلى زوجي الذي تحمل تقصيري نحوه

إلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء

حنان طرفاية

مقدمة

مقدمة:

تعرضت الجزائر وتونس للاستعمار الفرنسي فاحتلت الجزائر عام (1830-1962) وفرضت حمايتها على تونس (1881-1956)، حيث قامت بإلغاء الحقوق الطبيعية لكل منهما، ففي الجزائر قضي الاستعمار الفرنسي على نظامها السياسي وأعلن أنها جزء من ممتلكاته في شمال إفريقيا، وأما تونس فقد أخضعها الاستعمار الفرنسي لاتفاقية الحماية، التي لم تلغ نظامها السياسي بل وضعته تحت تصرف المقيم العام الفرنسي.

لم يقف الأمر الاستعمار الفرنسي في كلا البلدين هنا بل قامت بالاعتماد على مجموعة من الوسائل وطرق من أجل فرض سيطرتها والاستحواذ على كل ما تمتلكه الجزائر وتونس، فقامت بانتهاج سياستها الاستيطانية للوصول إلى غايتها المنشودة المتمثلة في تغيير طبيعة الأرض وإعادة تعميرها بمجموعات سكانية أوروبية مختلفة الأجناس وإقصاء العنصر المحلي، فالاستحواذ على أكبر قدر من الأملاك هو الهدف الذي سعت الإدارة الاستعمارية إلى تكريسه منذ وضع أقدامها على كلا البلدين وصولا إلى ترسيم ذلك الاستيلاء بقوانين وتشريعات من أجل تثبيت سياستها الاستيطانية التي اعتمدتها في الجزائر وتونس .

وسنحاول قدر المستطاع الإحاطة بأهم محطات السياسة الاستيطانية المطبقة على الجزائر وتونس، ودراستها أيضا من جانب أخر ألا وهي مقارنة هذه السياسة المتبعة في الجزائر وتونس وإبراز ما مدى توافق والاختلاف سواء كان في طبيعته أو أسلوبه وغيرها، ومن هذا المنطلق موضوع دراستنا تحت عنوان: سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر وتونس (1830-1956) دراسة مقارنة.

I. أسباب اختيار الموضوع:

1ــ الأسباب الذاتية:

-الميول الشخصي في تعزيز معارفنا في تاريخ الجزائر وتاريخ تونس، لاسيما فترة من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين.

-الرغبة في التعرف على السياسة التي قامت فرنسا بتطبيقها على بلدان شمال إفريقيا نخص ذكر الجزائر وتونس.

1-الأسباب الموضوعية:

ــ قلة الدراسات الأكاديمية التي تناولت مثل هذه المواضيع وإن وجدت فهي عبارة عن دراسات جزئية تناول فترة بلد معين أو منطقة معينة من البلد.

ــ التعمق والبحث عن غاية الإدارة الاستعمارية فرنسية الحقيقية من هذه السياسة التي انتهجتها وفرضتها على الجزائر وتونس.

ــ إبراز أهم نقاط التشابه والاختلاف في تطبيق السياسة الاستيطانية في الجزائر وتونس وانعكاساتها.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في تسليط الضوء على السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر وتونس من الفترة الممتدة بين(1830-1956) أي من احتلال الجزائر إلى غاية استقلال تونس. ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: بما تميزت الساسة الاستيطانية في الجزائر وتونس؟

وتندرج تحتها التساؤلات منها:

ــ ماهي ماهية الاستيطان الأوربي في الجزائر وتونس؟

ــ ماهي أهم المراحل والمحطات التاريخية التي عرفتها السياسة الاستيطانية في الجزائر وتونس؟

ــ هل أثرت الوسائل والقوانين على كل من المجتمع الجزائري والتونسي؟

ــ ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين في مختلف النواحي بسب هذه السياسة؟

II. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع دراستنا في كونه يكشف جانب الخفي والهام من تاريخ المغرب العربي خلال الفترة المعاصرة وخصوصا فيما يتعلق بالاستعمار الفرنسي واعتماده على السياسة الاستيطانية في إخضاع دول شمال إفريقيا خاصة.

III. أهداف الموضوع:

إبراز دور الإدارة الفرنسية وسياستها المطبقة على كلا البلدين. وكذلك التعرف على السبل المنتهجة في تطبيقها.

IV. المنهج المعتمد في البحث:

ــ المنهج التاريخي الوصفي: وقد استخدمناه في عرض ووصف السياسة الاستيطانية وأهم التشريعات التي اعتمدتها في ذلك.

ــ المنهج التحليلي: وقد وظفناه في دراسة وتحليل التشريعات والوسائل لفهم الأهداف الاستعمارية من خلال هذه السياسة.

ــ المنهج الإحصائي: استعملناه لعرض مجموعة من الإحصائيات والأرقام المتعلقة بمصادرة الأراضي باعتبارها جوهر العملية الاستيطانية.

- المنهج المقارن: استعملناه من أجل إبراز أوجه التماثل والتمايز بين الاستيطان في الجزائر وتونس.

V. خطة البحث:

للإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه قسمنا خطة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلنا إليها. فالمقدمة فيها عرض للموضوع من جوانب مختلفة، وتطرقنا في الفصل الأول عن ماهية الحركة الاستيطانية في الجزائر وأهم الوسائل المعتمدة لنجاح هذه السياسة وقمنا بتوضيح أشكال الاستيطان وتطوره.

وتناولنا في الفصل الثاني لدراسة السياسة الاستيطانية في تونس أيضا تطرقنا للأهم الوسائل والقوانين الصادرة من طرف إدارة الحماية.

أما الفصل الثالث وهو لب الموضوع فقد خصص لمقارنة تطبيق سياسة الاستيطانية في كلا البلدين.

وفي الأخير أنهينا بحثنا بخاتمة احتوت جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة. كما تم إدراج مجموعة من الملاحق التي تدخل ضمن الموضوع.

VI. أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا على كتاب: المرآة للمؤلف حمدان خوجة والذي تكلم عن فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، إضافة إلى شارل روبير أجيرون صاحب كتاب الجزائريون المسلون في فرنسا 1870-1919 والذي تناول فيه القوانين التي اعتمدت عليها فرنسا في مصادرة الأراضي ومن المراجع كتاب عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 والذي تناول فيه الاستيطان في الجزائر من بداية الاحتلال إلى الاستقلال والصراع حول الملكية.

تونس الشهيدة لمؤلفه عبد العزيز الثعالبي الذي تناول فترة الحماية في تونس وأيضا علي المحجوبي في كتابه انتصاب الحماية الفرنسية في تونس والذي تكلم عن تونس قبل فرض الحماية إلى غاية استقلالها

صعوبات الموضوع:

– صعوبة عدم التحصل على مصادر ومراجع تتناول عناصر موضوعنا مثل جون غانياج، كتاب أصول الحماية الفرنسية على تونس.

–عدم القدرة على ترجمة الكتب الأجنبية المتوفرة بكمية كبيرة خاصة في تاريخ الجزائر.

الفصل الأول:

ظهور وتطور الحركة الاستيطانية بالجزائر

المبحث الأول: بوادر الحركة الاستيطانية بالجزائر

تمهيد:

ظلت العلاقات الجزائرية الفرنسية تتذبذب بين مد وجذب نظرا لسوء نوايا فرنسا[1]، وبظهور أزمة الديون التي كانت الجزائر أقرضتها لفرنسا وتآمر الأخيرة مع الشركة اليهودية[2]، فظاهريا حاولت فرنسا إيجاد ذريعة حادثة المروحة يوم: 29 أفريل 1827 كمبرر للازمة[3]، لأنها كانت لها أطماع في الجزائر منذ 1792، إلا أنها لم تكن قادرة على احتلالها نظرا لعدم قبول الدول الأوروبية بالتوسع الفرنسي في شمال إفريقيا غير ان موقف هذه الدول تغير نظرا لرغبتها في إبعاد فرنسا عن أوروبا[4]، كما أن الحكومة الفرنسية كانت تريد إخفاء فشلها أمام المعارضة التي قامت في الأحزاب الفرنسية[5]. ونتيجة لذلك قامت بحصار بحري على الجزائر ابتداء من يوم 10 جوان 1827 دام ثلاث سنوات وفي 05 ماي 1830 غادرت الحملة الفرنسية ميناء طولون الحربي متجهة نحو الجزائر[6]، بقيادة وزير الحرب دي بورمون (De Bourmont) كقيادة عليا وأسندت قيادة الأسطول الأميرال دوبيري وتقدموا نحو جزيرة سيدي فرج الواقعة غرب الجزائر،[7] ووصلوا إلى العاصمة في 14 جوان 1830 وفق خطة بوتان التي وضعت منذ عهد نابليون، وفي غياب خطة عسكرية دفاعية وأخذ التدابير اللازمة لمنع النزول إلى البر،

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1989) ج1، دار المعرفة، الوادي، الجزائر، 2006، ص 47.

[2] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص ص82–83

[3] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص 81.

[4] عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص ص 82–83

[5] زاهر رياض، استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص 155.

[6] صالح فركوس، تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، ط1، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص .239

[7] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1994، ص 16.

نجح الفرنسيون دون مقاومة واستولوا على سيدي فرج وانتصروا على قوات الداي بسطاوالي[1].

المطلب الأول: السياسة الاستيطانية في الجزائر

بدأت الإدارة الفرنسية في تنفيذ سياسة الاستيطان سنة 1832، إذ قدم عدد من الأسر الأوربية التي شرعت في وضع أسس المستوطنات الأولى في مدينة الجزائر وضواحيها، فكانت أول مستوطنة ظهرت إلى الوجود هي تلك التي منحت لخمسين (50) عائلة بدالي إبراهيم، وخصصت لها مساحة إجمالية ألاف وثلاث مئة وأربعة عشر ألف 1314(هكتار)، واستقرت بضواحي القبة ثلاثة وعشرو (23) عائلة، التي استفادت من ثلاثة و تسعون (93) هكتار، وقد تم منح لكل عائلة من 3 إلى 4 هكتارات من الأراضي[2]، وهذا ما هو إلا تشجيع الفرنسيين والأوربيين عامة على الهجر إلى الجزائر ولإغرائهم كانت توزع عليهم الأراضي مجانا، وتتحمل الدولة نفقات السفر من بلدانهم الأصلية إلى غاية وصولهم الجزائر[3].

عمل كلوزيل[4] Clauzel الحاكم العام في الجزائر ويعد من المتحمسين لسياسة الاستعمار والاستيطان فكان له دور كبير في تنشيط حركة الاستيطان، ففي سنة 1836 قام باستغلال خمسمئة واثنان وستين (562) قطعة أرض، وهذا لإنشاء معسكر للجيش ويكون في مناطق مهم وقريبة من قرى المعمرين.

---

[1] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 239.

[2] سلماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة، 1832–1847، دار قرطبة، الجزائر، 2013، ص ص 257–258.

[3] أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830–1914م، مجلة التاريخي المتوسطي، (ع ،2)، (مج، 2)، 2020، ص 197.

[4] كلوزيل: ولد في ميرواكس 1772 م، تولى عدة وضائف في الجيش والسفارة الفرنسية في إسبانيا ونائبا في البرلمان، وأصبح ماريشال سنة 1831، وتوفي في سنة 1840. للمزيد ينظر إلى: بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي 1836–1837، ط 3، دار النفائس، (د ب)، 1986، ص 8

فوصل إلى الجزائر معمرين من مختلف الدول الأوربية (ألمان، سويسريين، إسبان، إيطاليين ومالطيين) والذين جاؤوا بأعداد كبيرة نظرا للفقر الشديد، وبمجيء المارشال بيجو (Bejeaud)، ويعتبر هو الآخر من المشجعين للسياسة الاستيطانية[1]، فصرح أمام البرلمان سنة 1840 «...أينما وجدت المياه الصالحة والأرض الخصبة يجب إقامة المعمرين بدون استفسار من أصحاب الأرض»، ويقصد من هذا التصريح أن المعمرين لهم الحق في الإقامة في أي مكان كان، دون السؤال عن أصحابها شرط أن تتوفر فيه شروط الحياة[2].

المطلب الثاني: مراحل توسع الحركة الاستيطانية بالجزائر

1-الاستيطان على العهد العسكري: ونقصد بالاستيطان بعهد العسكري الإشراف الرسمي للإدارة الفرنسية ذات النظام العسكري على العملية بصفة مباشرة[3].

1-1-الاستيطان الرسمي والضيق: (1830-1840):

اعتمد الاستيطان الرسمي في مرحلته الأولى على بناء القرى والمراكز الاستيطانية واستصلاح الأراضي من طرف العسكريين، ليتم بعدها هجرة المستوطنين من فرنسا وأروبا إلى الجزائر، وإخضاعهم بشكل مكثف للعمل الجماعي لمدة خمس سنوات، ليصبحوا بعدها ملاك حقيقيين[4]، وعندما عين كلوزيل حاكم عام على الجزائر عامي

[1] يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 8.

[2] مزيان سعدي، جرائم فرنسا الجزائر، من الجنرال بيجو إلى الجنرال أواريس، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 22.

[3] عماد السيد، الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011، ص 33.

[4] عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962، ط 1، ج 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، الجزائر، ص 49.

1835-1836، نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر والرسمي[1]، وقد حصل المريشال كلوزيل على أملاك واسعة بسعر رخيص وحاول أن يجعل من متيجة مستقر للتسول، فقدمت من إسبانيا جزر الباليار، مالطا، وإيطاليا قوارب تنقل سيلا من الفقراء الصعاليك، وقد بلغ السكان الأوروبيون عام 1839 خمسة وعشرون ألف (25000) نسمة منهم إحدى عشرة ألف فرنسي (11000)[2] ، وقد كان الغزو والتوطين مستمران بسرعة حيث ارتفع رقم الاستيطان في سهول الشمالية من عنابة إلى وهران حيث يصل 120 ألف مستوطن أوروبي منهم ثمانية وأربعون ألف من الفرنسيين، واثنان وستون ألف من جنسيات أوروبية مختلفة أغلبها من إيطاليا وإسبانيا.[3]

2-1-الاستيطان الشامل الحر (1840-1870)

اتبع الجنرال بيجو سياسة السيف اثناء حكمه للجزائر من خلال ارتكابه لعمليات إرهاب وقتل جماعي واحتجاز الرهائن وعلى الجانب الآخر وافق سياسته المتبعة ما يعرف بسياسة المحراث وتعني الاستعمار بواسطة الاستيطان واغتصاب الأراضي الجزائرية ومنحها للمهاجرين الفرنسيين أو المتفرنسين أو الذين قدموا إلى الجزائر من جنوب فرنسا وإيطاليا وإسبانيا يتضورهم الجوع والعراء، يتعطشون للارتزاق والتملك، وفي سنة 1841 بلغ عدد الأوربيون القاطنين بالعاصمة حوالي ثلاثون ألف وستمائة وخمسة وتسعون (30695) أوروبي، ليبلغوا في نهاية عهد بيجو سنة 1848 بمدينة الجزائر وحدها حوالي اثنان وأربعون ألف ومائة وثلاثة عشر (42113) أوروبي[4].

---

[1] يحيى بوعزبز، المرجع السابق، ص 08.

[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط1، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص ص 41-42.

[3] مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأبيار، الجزائر، (د ت)، ص 12

[4] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص ص 231-243.

وقد اتبع راندون randon نفس السياسة إذ شجع سياسة الاستيطان الأوروبية من أجل ذلك شيد 56 قرية استيطانية خلال عام 1853-1859، واستخدم مثل بيجو أسلوب مصادرة الأراضي من الأهالي وتقنين أراضي العروش وتحصل على واحد وستون ألف وثلاثمائة وثلاثة وستون (61363) هكتار، وما بين عامي 1851-1861 وهو من الحكام الذين قاموا بإدخال الجيش الفرنسي إلى قلب بلاد القبائل في عام 1857 وأنشأ ببلدة الأربعاء، نايث إيراني قلعة نابوليون التي أصبحت فيما بعد القلعة الوطنية fort national وبفضل استراتيجية هاته المنطقة تمكن من السيطرة على كل بلاد القبائل[1].

2-2.الاستيطان في العهد المدني (1870-1956)

بمجرد سقوط الإمبراطورية الثانية سنة 1870 تم نقل السلطة من يد المكاتب العربية والعسكريين ومنح الحكم المطلق للأوروبيين[2]، حيث قامت الجمهورية الثالثة بالإذعان لمطالب الأوروبي الجزائر بإفساح المجال لهم من أجل الاستيطان بهدف خلق توازن بشري بينهم وبين السكان الأصليين الذي يفوقونهم في العدد[3].

بمجرد تعيين أدولف كريميو كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع المدني قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات أخذت شكل مراسيم لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر، وإعطاء السلطات المطلقة للمعمرين الأوروبيين وبناء على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870 تقرر ما يأتي:

- إلغاء منصب الحاكم العام بالجزائر وتعويض بحاكم مدني، وتنحصر بسلطته على مناطق الخاضعة للجيش فقط، ليس له حق التدخل في الشؤون المدنية وبتاريخ 24 ديسمبر 1870 جاء مرسوم آخر لإلغاء مناطق العسكرية وتحويل تلك المناطق

[1] شويتام أرزقي، المرجع السابق، ص 243.

[2] صالح فركوس، المرجع السابق، ص 419.

[3] عماد البيد، المرجع السابق، ص 40.

تدريجيا إلى يد السلطة المدنية، ممّا مكّن المعمرين من بسط نفوذهم على جميع المناطق التابعة لسلطة العسكريين، ودعِّمت هذه القرارات المؤيدة للمعمرين الفرنسيين بإلغاء المكاتب العربية وتحويلها إلى مكاتب لشؤون الجزائريين المسلمين أو أبناء البلد، وبعد نيل المعمرين لمطالبهم السياسية حولوا أنظارهم إلى مسألة تعمير الجزائر بعناصر أوروبية بإمكانها استغلال الأراضي والاستفادة من الطاقة البشرية المتوفرة بثمن بخس [1]

- نشطت حركة الاستيطان الأوروبي بشكل مكثف وموسع ابتداء من عامي 1870-1871، إذ كانت تقدم لهم الأراضي مجانا بشرط الإقامة الإجبارية بالجزائر، كما استحوذت الإدارة الاستعمارية على مساحة أربعة وثلاثون ألف وسبع مئة وستة وعشرون (34726)[2]، بلغ ما استولى عليه الكولون خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر مليون (1000.000) هكتار بينما لم يتجاوز ما استولوا عليه خلال أربعين السنة السابقة من سنة 1830 إلى غاية 1870 أربع مئة وواحد وثمانون ألف (481000) ألف هكتار[3]، وأنشأت ما بين (1881-1882) أكثر من 197 قرية استيطانية تم إسكان بها ثلاثون ألف شخص (30.000) نصفهم من المعمرين المتواجدين بالجزائر، وقد قام المعمرون بتأجير أراضيهم إلى المزارعين من الجزائريين المسلمين، وباع البعض منهم أراضيه وتخلى عن الفلاحة، وبلغ عددهم في 1882 حوالي 331 عائلة[4]، وخلال العصر الذهبي للاستيطان (1909-1917) بلغ مجموع ما كان في يد الأوروبيين اثنين ملايين ومئة وثلاثة وعشرون ألف ومئتان وثمانية وثمانون (2123.288) مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة مائة وأربع وتسعون ألف ومئة وتسعة وخمسون (194.159) ألف

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 139.

[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 36.

[3] عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 72.

[4] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 31.

هكتار من الغابات، وإلى سنة 1934 ما كان مجموعه عدد القرى الاستيطانية بما فيها المراكز والضيعات نحو 928، وقد ساعد على تطور الاستيطان شكله الرسمي والخاص (الحر) قانون وارينى 1873 المعروف بقانون الكولون[1]، وفي عام 1954 كان الاستيطان يملك اثنين ملايين وسبع مئة وستة وعشرون ألف (2726.000) مليون هكتار موزعة على اثنان وعشرون ألف وسبعة وثلاثون (2237) مزرعة[2].

المطلب الثالث: القوانين التشريعية العقارية

أصدرت الإدارة الاستعمارية جملة من القوانين التشريعية من أجل الاستيلاء والاستحواذ على الأراضي الجزائرية بكل أنواعها وهذا كله من شأنها دعم وتطوير ما يسمى بالاستيطان، ومن بين تلك القوانين التي أصدرها الحاكم العام للجزائر كلوزيل (clauzel) يوم 8 سبتمبر 1830 وقد سارع بموجب هذا القرار إلى مصادرة كل المنازل والمخازن والدكاكين والحدائق والأراضي والمؤسسات، التي كان يشغلها الداي والبايات والتي تشير لحسابهم فضل عن مصادرة الأراضي الفلاحية الوقفية المخصص للحرمين الشريفين. لكنه تمم هذا القرار (سبتمبر 1830) بموجب القرار المؤرخ في 07 ديسمبر 1830 حيث عمل من خلاله على ضم كافة الأوقاف الإسلامية التي شملت أوقاف مكة والمساجد والزوايا، إلى قطاع أملاك الدوميين[3]

ثم جاء بعده قرار 1839 والذي قسم أملاك الوقف التي أصبحت تابعة للأملاك الدولة إلى ثلاثة أصناف الدومين الوطني والذي يضم كل الممتلكات والعقارات والحقوق التي

[1] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 72.

[2] شارل روبير جيرون، المرجع السابق، ص 125.

[3] بلعقون محمد الصالح، السياسة التشريعية الفرنسية تجاه الأراضي الفلاحية في الجزائر (1830-1968)، مجلة القانون العقاري، (ع3)، 2021، ص 128.

تعود للأمة والدوميين الكولونيالي والاملاك المصادرة أدخل هذا القانون أملاك الوقف في القسم الثاني (أملاك الدومين الكونيالي)[1].

كما سن الاستعمار مرسومين آخرين 1844 و 1845ومجموعة من القوانين ونص المرسوم الأول 1844 على انتزاع كل الأراضي التي لم يقدم أصحابها عقد ملكية والثاني 1845 ينص على حق الدولة في مصادرة أراضي القبائل التي ساعدت الأمير عبد القادر من قبل.[2]

وقاومت الفرنسيين وبهذا تم الاستيلاء على نصف مليون هكتار من الأراضي الزراعية والاستيلاء على أراضي العرش.

وبموجب هذه المراسيم حصل الأوروبيين في الجزائر على ملكيات بشروط كلها لصالحهم بل أصبح بإمكانهم الامتلاك عن طريق دفع مبالغ رمزية فقط.[3]

أما القوانين التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية في سلب ونهب العديد من الأراضي وإعطاء فرصة أكبر للمعمرين لامتلاك المزيد من الأراضي فقانون جوان 1851[4] والذي يؤكد على الملكية حق مضمون للجسيم أي أن الملكية تكون بدون استثناء بين الجزائريين والفرنسيين.[5]

---

[1] عبد الرزاق قشوان، التشريعات الفرنسية للملكية العقارية في الشرق الجزائري 1830–1850، مجلة المفكر، (ع1)، 2021، ص 344

[2] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، مكتبة الأنجلو مصرية، 1993، ص 130.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات anef، الجزائر، (د.ت)، ص 263.

[4] ينظر للملحق رقم (3)، ص ص 109–110

[5] تيرس سعاد، قراءة أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر، المجلة المغاربية، (ع2)، (د.ت)، ص 14

وكذلك على احترام ملكية الفردية[1]، كما تضمن سلسلة من القواعد والتي تأكد على حرية المعاملات العقارية وتحديد قواعد نزع الملكية العقارية من أجل المنفعة العامة.[2]

ويتكون قانون 1851 على 5 فصول؛ الأول حول الدومين الوطني والثاني حول دومين المقاطعات والبلديات والثالث حول نزع الملكية أما الفصل الخامس فيتعلق بجملة من الإجراءات.[3]

أما فيما يخص القانون الذي يليه المشيخي sematus consulte 1863 [4] يعتبر أحد أهم قرارات التشريع العقارية المطلق من طرف إدارة الاحتلال في الجزائر[5]، حيث أرسل نابليون الثالث في 6 فيفري 1863 رسالة إلى بيليسي (Pelissiee) المحافظ العام حيث جاء في الرسالة ما يلي: ونبدأ بالنظر في اوطان الأعراش وحدودها، تم تقسيم الوطن أقساما بين الدواوير".[6]

وأهم ما جاء فيه تحديد أراضي القبائل وتقسيم أراضي ملك العرش إلى الدومين[7]، كما يحتوي على سبع قصور.

ففي الفصل الأول خصص بترسيم الحدود أما الفصل الثاني قرر فيه توزيع الأراضي بين الدواوير المختلفة لكل قبيلة أو جزء من القبيلة.

ونستنتج أن هذا القانون جاء للاعتراف بحق القبائل بامتلاك أراضيها لكن الكولون حولها إلى صالحهم.[8]

---

[1] جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830–1960، دار المعرفة، القاهرة، (د.ت)، ص 299.

[2] سماعين شامة، النظام القانوني الجزائري للتوجه العقاري، دراسة وصفية وتحليلية، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 12.

[3] Rodolphe deraste, le propriete en algerie sematus consulte 16 juin 1851, Paris, 1864, p 49.

[4] ينظر للملحق رقم (1)، ص 111.

[5] Plou amar, propeitte et regine fomcier en algerie, editions homa, 2013, p 49

[6] عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1900، موقع للنشر، 2010، ص 161.

[7] تيرس سعاد، المرجع سابق، ص 142.

كما نص قانون فارني (warnier) 1873 تمت المصادقة على هذا القانون العقاري الجديد في الجمعية الفرنسية بتاريخ 14 أكتوبر 1871 حيث حضره كل من قيدوم (guedom) حافظ الأحكام ودوفور (Dufaur) وفرمد (Franc) وزيرا الداخلية، أخذ هذا القانون اسم صاحبه (warnier)، وسمي أيضا بقانون المعمرين لأنه جاء ليلبي رغبات المعمرين الأوروبيين في الجزائر وقد تضمن فرنسة الأراضي الجزائرية وتضمن هذا القانون ستة عشر (16) مادة تدور حول فكرتين أساسيتين: نقل الملكية وتغييرها إلى ملكية خاصة، وإخضاع الملكية العقارية في الجزائر إلى التشريعات الفرنسية وجعلها جزء لا يتجزأ منها.[1] إضافة لهذا القانون جاءت بعده مجموعة من القوانين التكميلية التي تسد بعض النقاط التي لم يتطرق إليها القانون الأساسي ففي 22 أفريل 1887 أصدر هذا القانون تكملة له فقد نص على بيع الأراضي الجزائرية الجماعية في المزاد العلني دون اشتراط الإقامة فيها فالغرض من هذا هو إخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي، وتفكيك الأراضي الجماعية.[2]

وجاء في القانون المكمل الآخر لقانون فارني 12 فيفري 1897 بالترخيص بالمبادلات بين المسلسين وحدد مسألة التمييز بين أراضي الملك وأراضي العرش التي أهملها القانون الأساسي 1873 كما أنه لم يسمح للفلاحين الجزائريين بيع قطعهم من الأراضي إلا على الراغبين في ذلك.

---

[8] Statistique documents relatifs au sematus, arpb imprimerie impériaile, paris, 1863,P 23-26.

[1] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون في فرنسا 1870–1919، تر: مسعود حاج مسعود، دار رائد الجزائر، 2007، ص 150.

[2] فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870–1900، مجلة مدارات تاريخية، عدد خاص، 2019، ص 301.

ومن هنا نستنتج بأن قانون 1873 كان أشد عنفا على الجزائريين وأكثرهم خبثا ومكرا في تحويل الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الأوروبيين.[1]

أما القانون المؤرخ 04 أوت 1926 جاء هذا القانون بما يعرف بالتحقيق الكلي او الإجمالي وهو إجراء تلقائي تقوم به الدولة الفرنسية لاسيما في أراضي العرش والتي لم يتقدم حائزوها بطلبات التمليك للأراضي التي يستغلونها ومنحهم سندات ملكية وهذا من أجل القضاء على الأراضي التي كانت سابقا غير قابلة للتصرف فيها حتى يسهل الاستيلاء عليها وفي الأصل بعد قانون متم للقانون المصادر سنة 1897.

وجاء في القانون الصادر في 1959/01/03 على تأسيس ومعاينة حقوق الملكية مهما كانت ووضع مخطط طبوغرافي هندسي صحيح لتسهيل عملية القسمة.[2]

المبحث الثاني: آليات الاستيطان

المطلب الأول: مصادرة الأراضي والضرائب والخدمات

تضمن نظام الملكية قبل الاحتلال أربعة أنواع من الأراضي:

1-أراضي الحكومة والبايلك.

2-أراضي الأوقاف الإسلامية يقدر بمئات الآلاف من الهيكتارات المنتجة وقعت تحت سيطرة الأتراك بدون وجه حق.

3-أراضي القبائل (العرش) أو الأراضي المشعة[3].

---

[1] فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 303-304.

[2] بوعافية رضا، الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية في الجزائر قبل الاستقلال، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (ع6)، 2018، ص 312.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 139.

إن الطبيعة العقارية للأراضي الإسلامية تتعارض مع تحويا هذه الأراضي والاستيلاء عليها، عمد السلطات الاستعمارية إلى استخدام القوة والقوانين القارية الجديدة[1].

حيث قامت بإصدار مرسوم 8 سبتمبر 1830، استولت بموجبه على ممتلكات الحبوس وممتلكات البايلك، وممتلكات المهاجرين وأصبحت تابعة للدولة، كما تم إصدار مرسوم 31 ديسمبر 1830، الذي جاء بخصوص الاستيلاء على ممتلكات البايلك بقسنطينة[2].

فأوامر 1844-1846 سيرت أملاك الحبس القابلة للتحويل، وقد اعتقد الجزائريون أن المهاجرين الأوربيين لم يكونوا في استيطان دائم فباعوا لهم أراضيهم، وفي سنة 1939 تم حجز أراضي القبائل التي حاربت مع عبد القادر، وأراضي الجزائريين الذين غادروا ممتلكاتهم والتحقوا بالمقاومة[3].

عمدت السلطات الاستعمارية على الاستيلاء على الأراضي الفلاحية كأول وأهم إجراء عقابي ضد كل من يصب العداء لفرنسا، وباشرت بحجز ممتلكات كل من يلتحق بالمقاومة أو من يقوم بعمليات نهب ضدها، كما أصدر الحاكم العام للجزائر في 01 ديسمبر 1840 قرار تضمنت مادته الثانية حجز جميع الأراضي التابعة للجزائريين المثبت طورتهم في أعمال عدائية ضد فرنسا[4]، مثلما نجد ما حدث في القرار الشهير عام 1839، الذي صودرت بموجبه أراضي الجزائريين الذين ساندوا الأمير عبد القادر منذ استئناف الجهاد[5].

---

[1] محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر: محمد المعراجي، منشورات الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، الجزائر، 2008، ص 152.

[2] جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: فوزية عباد قندوز، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2010، ص 12-16.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 152.

[4] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 437.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 158.

كما توسعت أملاك الدومين بفضل الحيازات الجديدة التي تمت على حساب ممتلكات الأشخاص الذين أبعدوا خارج البلاد، أو تم نفيهم أو أراضي الأشخاص التي حملت السلاح في وجه الغزو الفرنسي، فمنذ عام 1844 صدر أمر يقضي بإلغاء منع حق التصرف في أراضي الحبس، وزعت نسبة كبيرة منها على الأوربيين الوافدين.

وتدعم هذا القانون بإجراء آخر في نفس السنة يعطي إدارة الاحتلال الحق في وضع يدها على كل الأراضي الغير مزروعة، والتي تقع في أماكن معينة تحددها هذه الأراضي نفسها، لم تثبت ملكيتها لأحد بعقود صحيحة، وقد دعم هذه العقود بمقتضى أمر صدر في عام 1846 للجنة تشكل على مستوى الولايات العامة ليس فيها ممثل من السكان المعنيين أساسا بهذا الإجراء ونجم عن تطبيق هذا الإجراء افتكاك 168 ألف هكتار من منطقة الجزائر وحدها من أيدي السكان وألحق بأراضي الدومين[1].

الضرائب:

مثلت الضرائب في الجزائر مصدر هام من مصادر دخل الدولة، وموردا مباشرا لميزانيتها، وأصبحت وسيلة وأداة لخدمة السياسة الفرنسية القائمة على إرهاق الجزائريين وإفقارهم وتأمين أكبر مورد مالي لصالح الاستيطان[2].

وقد شملت الضرائب نوعين: الضرائب العربية، الضرائب الفرنسية.

الضرائب العربية: تشمل الزكاة والعشور وهي ضريبة على المواشي والمنتوج الفلاحي، استنزفت العشور في حدود عام 1873 ما بين 13 و14% من مداخيل الفلاحين وقدرت

[1] جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر، 1994، ص 119.

[2] محمد صالح عوض، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919–1939، أطروحة ماجيستر، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، (د.ب)، 1997، ص 90.

قيمتها السنوية ما بين عامي 1877–1899 بنحو 12.08 مليون فرنك، وقد كان مقتصر على الحبوب حتى عام 1886 لتشمل بعد ذلك التاريخ الحبوب والخضر والثمار[1].

اللزمة: تتكون من كميات محددة من المنتجات والمبالغ النقدية التي تدفع عن بعض الممتلكات كحيوانات الحرث والجر كانت تمثل 3 و4% إضافة إلى ضريبة السخرة والتي تمثلت في الحراسة الليلية دون أجر والعمل في مزارع المستوطنين والمصالح والمشاريع الاستعمارية دون أجر[2].

الضرائب الفرنسية: احتوت على الضرائب المباشرة والغير مباشرة.

الضرائب المباشرة: فرضت على دخل الأفراد وملكياتهم العقارية وقد اشتملت على ضريبة على العقارات، الضرائب على المنافع والأرباح الزراعية والصناعية والتجارية، الضرائب على المعاشات وعلى الماشية واستخدام الطرق، شكلت 25% من مجمل الواردات الضريبية[3].

الضرائب الغير مباشرة: اختصت هذه الضرائب بالاستهلاك أو الانفاق وقد فرضت على قيمة الاستهلاك من التبغ، القهو، السكر، وتستهلك هذه المواد بشكل كبير من الجزائريين المسلمين، ونتيجة لعددهم الكبير كان الأهالي يدفعون القسم الأكبر من هذه الضريبة.

وشكلت الضرائب الغير مباشرة موردا رئيسيا للخزينة مقارنة مع الضرائب المباشرة اللتين من المفترض أن يتحمل المستوطنون القسم الأكبر منها، لذلك يعتبر إلزام الجزائريين المسلمين بدفع معظم هذه الضرائب هو تمييز ضدهم فقد خضع الجزائريون لضرائب أمتين وكانوا مصدر التمويل الخزينة الأول، حيث كانوا يملكون 38% من ثروة

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 257.

[2] بشير بلاح، المرجع نفسه، ص 258.

[3] محمد صالح عوض، المرجع السابق، ص 92.

الجزائر ودفعوا نسبة 76% من مجموع الضرائب المباشرة المحصلة عام 1912 حيث لم يستفيدوا من هذه الضرائب في حين كان المستوطنون ينتفعون بها لتزداد رفاهيتهم[1].

وكنتيجة لهذه السياسة الضريبية التي أرهقت الفلاحين الجزائريين حيث أرغموا على بيع ما بقي عندهم، فانخفضت ملكياتهم الزراعية عام 1883 إلى ثمانية ملايين ومائة وثمانية وثمانون ألف وأربعمائة وعشرة (8188410) هكتار، وعام 1903 إلى خمسة ملايين وسبعمئة وواحد وتسعون ألف ومئتان وخمسة وخمسون (5791255) هكتار[2].

الغرامات المالية:

أدت الثورات التي نشأت في عام 1871 بزعامة المقراني والحداد وصبايحية الحدود الشرقية ومحي الدين وأولاد خليفة بالشريعة وتبسة، وأولاد عيدون في الميلية وبني ناصر في حجوط وملیانة وشرشال إلى تذرع فرنسا لتفرض الغرامات الباهظة وحراسات قضائية ومحاكمات جائرة، إضافة إلى النفي خارج البلاد والإعدام والتشريد، فغرمتهم حوالي مائة مليون فرنك وفرض حراسة قضائية على أملاك وأشخاص كثر ونتيجة لهذه الإجراءات فقد السكان أكثر من 70.04% من مجموع أملاكهم وثرواتهم العقارية والحيوانية واستمروا لمدة تفوق العشرين عاما يدفعون هذه الغرامات حتى أدت بهم إلى الفقر والتشريد.

ومن خلال هذ احقق المستوطنون أهدافهم السياسية وإحكام قبضتهم الكاملة على البلاد والجزائريين والمسلمين وحولوا الجزائر إلى جمهورية فرنسية صغيرة لهم وحدهم[3].

[1] شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 109.

[2] يحيى بوعزيز المرجع السابق، ص 36.

[3] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 28.

المطلب الثاني: دور المكاتب العربية في الاستيطان

تعتبر مشكلة إدارة الجزائريين من بين أم الأسباب التي حرصت الإدارة الفرنسية على تجسيدها، فقد حاولت إيجاد حلقة وصل بين القيادة العسكرية والجزائريين لتسهيل عملية الاتصال برؤساء القبائل والتفاوض معهم وإقناعهم بقبول مبدأ التعاون مع فرنسا مقابل التزام هذه الأخيرة باحترام أساليب عملهم والعادات والتقاليد الموجودة عندهم ولتحقيق هذه الغاية صدرت الإدارة الفرنسية مرسوم في 01 فيفري 1844 عن تأسيس المكاتب العربية بحيث أصبحت هي الوسيلة الأنجع التي ستعتمد عليها لإخضاع الجزائريين وتحقيق سياسة الاستيطانية[1]، فكلفت هذه الأخيرة بجمع المعلومات التي تلهم الإدارة الفرنسية وهذا لتقوية نفوذها وتطوير حركتها الاستيطانية وذلك من خلال إحصاء الأراضي الزراعية وجمع كميات هائلة من الأموال عن طريق جباية الضرائب من أجل تفكيك وحدة الشعب الجزائري.

فكان للمكاتب العربية دور كبير في مد السياسة الاستيطانية من خلال معرفة وضعية المجتمع الجزائري وإخضاع القبائل لخدمة مصالح الاستعمار الفرنسي ولايته ذلك إلا بقطع الصلة بين القبائل والمقاومة الشعبية وهذا كله لكي تكون عملياتها الاستيطانية ناجحة دون معارضة فاستغلت القبائل من طرف المكاتب في عملية الجوسسة ومراقبة تحركات قوات المقاومة وتحطيم مصادر تمويلها[2]، لتحقيق المبدأ الرئيسي وهو الأمن والاستقرار بالقضاء على المقاومة والمساهمة في دخول الاستيطان تدريجيا.

[1] أحمد سعود سيد علي، دراسة نقدية لضباط المكاتب العربية بدائرة الجلفة خلال فترة الاحتلال الفرنسي، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، (ع، 10)، 2014، ص، ص، 25، 26.

[2] عبد القادر سلاماني، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر، مجلة البدر، (ع، 3)، 2011م، ص 72.

وكان دورها الآخر هو إحداث مشاريع تعد النواة الأولى لاستعمار الاستيطاني كإقامة قرى استيطانية وفتح طرق امتد نشاط المكاتب العربية في الميدان الفلاحي وذلك بتوزيع الأسمدة والبذور الخاصة في فترة الجفاف وتقديم القروض والإعانات[1]، وتوجيه الفلاح الجزائري على كيفية زراعة المحاصيل الصناعية مثل القطن[2]، وهذا كله من أجل إعانة المعمر على حساب الجزائريين لأنها أرادت أن تطين المنطقة للأوروبي حسب ما تعود عليه ولكي ينجح الاستيطان فهي ملزمة بأن تسخر له الإمكانيات والتقنيات حتى الإعانات الجزائريين فكانت لإنقاذ المشروع الاستيطاني[3]،

المطلب الثالث: الهجرة الأوروبية نحو الجزائر

منذ اللحظة الأولى لاحتلال فرنسا للجزائر ارتفعت الأصوات تشكوا من كثرة السكان في فرنسا وتطالب بميادين جديدة لحل المشكلات الفرنسية، ونتيجة لذلك تعاونت إدارات الجيش على إحضار بضعة من المغامرين الأوروبيين إلى مدينة الجزائر بناء على طلب الجنرال كلوزيل، كما قرر إنشاء خط ملاحي منتظم بين مرسيليا والجزائر، فوصلها عدد من فقراء إسبانيا، إيطاليا، ومالطا، ثم أرسلت فرنسا خمسة وأربعون ألفا من العمال خريجي إصلاحيات الأحداث، ومعهم عدد من التجار فوزع عليهم قطعا صغيرة وأعطاهم بعض الأدوات ومواد التموين اللازمة لهم لمدة ستة أشهر[4].

وقد بلغت الجالية الأوروبية خمسة وعشرون (25000) ألف شخصا موزعين خاصة على مدينة الجزائر بما يقارب أربعة عشرة ألف وأربعمائة وثلاثون (14430)

---

[1] فاطمة حباش، المكاتب العربية ودورها في مد الاستعماري بالغرب الجزائري (1844-1870)، تيارت، سعيدة، جيرفيل، البيض نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2014، ص 193.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 63.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 187.

[4] زاهر الرياض، المرجع السابق، ص 241.

ووهران أربعة آلاف وثمانمائة وسبعة وثلاثون (4837) وعنابة ثلاثة آلاف ومائة واثنان وسبعون (3172) وقسنطينة وسكيكدة وجيجل ثلاثة آلاف (3000)، كان الفرنسيون يشكلون أربعة وأربعون بالمائة من هذه الجالية بينما الباقي يتضمن الإسبان والإنجليز والإيطاليين والألمان والمالطيين، وكان عدد الرجال ضعف عدد النساء إحدى عشرة الف وتسعمائة وثمانية وأربعون(11948) رجلا مقابل أربعة آلاف وستمائة وخمسة وخمسون (4655) إمراه سنة 1839 وقد كان أولئك المعمرون الأوائل من المدمنين والمنحلة أخلاقهم[1].

وقد عرف الاستيطان في عهد بيجو نموا كبيرا حيث تمكنت الإدارة الاستعمارية بواسطة الإشهار الذي قامت به بفرنسا بجلب العديد من المهاجرين حيث جاء ما بين عامي 1840 و 1846 إلى الجزائر مائة وأربعة وتسعون ألف وثمانمائة وسبعة وثمانون (194887) مهاجر لاسيما من الملاكين الصغار من جنوب فرنسا والشمال الشرقي فيها لكن مقارنة بالأجانب يبقى عدد الفرنسيين قليلا، وفي سنة 1847 كان العدد سبعة وأربعون ألف ومائتان وأربعة وسبعون (47274) وخاصة الإسبان واحد وثلاثون ألف وخمسمائة وثمانية وعشرون (31528) من الفلاحين وبلغ عدد المالطيين ثمانية آلاف وسبعمائة وثمانية وخمسون (8758) فيما يصل عدد الألمان والسويسريين ثمانية آلاف وستمائة وأربعة وعشرون (8624) والإيطاليين ثمانية آلاف ومائة وخمسة وسبعون (8175)[2]

كما باشرت سياسة الجمهورية الثانية في فرنسا من سنة 1852 إلى سنة 1854 بوضع محكمة لهجرة المستوطنين الفرنسيين إلى الجزائر، ونظرا لمواجهة السياسة الاشتراكية لمشاكل وتمرد العمال عمدت فرنسا على التخلص من ثورة العمال من خلال تهجيرهم نحو الجزائر ليبلغ عدد المهاجرين بعد أربع سنوات من عهد الجمهورية الثانية

[1] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 157.

[2] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 159.

ثمانون ألف (80000) لم يستقر منهم بالجزائر سوى خمسة عشر ألف (15000) مستوطن.[1]

بعد هزيمة فرنسا أمام الألمان في حرب 1870، وما نجم عنها من تهجير لسكان الالزاس واللورين.[2]

قامت حكومة الجمهورية بتقديم تسهيلات بشأن الهجرة إلى الجزائر ووضعت تحت تصرف المهاجرين الجدد الأراضي الشاسعة دون مقابل حيث تمّ يوم 21 جوان 1871 والذي وافق عليه مجلس النواب الفرنسي يقضي بمنح مليون وخمسمائة ألف (500000) هكتار للاجئين الفرنسيين من الألزاس واللورين ليتم بعدها إصدار قانون في 15 سبتمبر 1871 ينص بأن يكون في حوزة كل مهاجر فرنسي وافد إلى الجزائر ما يعادل خمسة آلاف (5000) فرنك فرنسي وتكفل الدولة الفرنسية بنقلها على حسابها الخاص.[3]

ملخص:

مما سبق نجد أن فرنسا اعتمدت في سياستها الاستعمارية بالجزائر على الاستيطان كأداة لتواجدها منذ البداية، ولتطبيق ذلك اعتمدت على جملة من الوسائل كمصادرة الأراضي من خلال مختلف القوانين التشريعية وفرض الضرائب والغرامات إضافة، إلى تشجيع الهجرة الأوروبية نظرا لأنها كانت تعاني فائضا سكانيا وعجزا ماليا في بداية الاحتلال لتعرف الهجرة تطورا ملحوظ خلال فترة السبعينيات نظرا لاستيلاء ألمانيا على الألزاس واللورين اللتين كانتا تابعتين لفرنسا.

---

[1] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة، (د.ن)، (د.ب)، (د.ت، ص 20.

[2] حميدة عميراوي، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث الجزائري، 1954، الجزائر، 2004، ص 47.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق ص ص 140-141.

الفصل الثاني:

السياسة الاستيطانية في تونس

المبحث الأول: ظهور الحركة الاستيطانية وتطورها في تونس

تمهيد:

منذ احتلال الجزائر سنة 1830 بدأت فرنسا توجه أنظارها نحو تونس لوضع يدها عليها وبسط نفوذها فيها حيث كانت تنتهز كل الفرص المتاحة للتدخل في شؤونها الداخلية [1]وقد بدأ التدخل الأجنبي يتسرب إلى تونس ويتسع في القرن التاسع عشر ففتحت الأبواب أمام الجاليات الأجنبية وشرع الأمراء في استقدام الفنيين الأجانب ومنحهم الامتيازات مما جعل القناصل تتدخل لحماية مصالحهم وبسط نفوذهم في المشروعات الإصلاحية التي أحدثتها تونس ودفعها إلى الاقتراض من أوروبا وتسببت هاته القروض في التدخل الفعلي في شؤون البلاد[2].

وقد اشتد التنافس بين فرنسا وإيطاليا في تونس وفي الأعوام السابقة على فرض الحماية الفرنسية في 1881، وكان محور التنافس بين الدولتين هو محاولة كل منه السيطرة على المشروعات الأساسية في تونس مثل مد الخطوط الحديدية ومشروعات المناجم وشراء الأراضي، وقد تجسد هذا التنافس الحاد بين قناصل الدولتين في تونس لاقتناص الفرص والتسابق عليها، إلا أن تعيين رستان(Roustan) قنصلا عاما لفرنسا منذ عام 1874 أدى إلى تحقيق نفوذ فرنسي بتونس، حيث تمكن هذا الأخير من الحصول لشركة Bon guelma الفرنسية على امتياز خط حديدي من تونس إلى حدود الجزائر ممّا يعني سيطرتها على أرض خصبة غنية من تونس.[3]

---

[1]– تامر الحبيب، هذه تونس، المكتب العربي (مطبعة الرسالة)، القاهرة، 1948، ص 25.

[2]– تامر الحبيب، المرجع نفسه، ص25.

[3] ناهد إبراهيم الدسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص 231–233.

استطاعت فرنسا في مؤتمر برلين 1878الحصول على المساعدات البريطانية والألمانية لمخطط احتلال تونس[1].

لتنتهز حدوث بعض الحوادث العادية على الحدود الجزائرية التونسية لتنفيذ مخططها حيث استغلت عبور قبيلة بنوخمير التونسية الحدود الفاصلة بين تونس والجزائر واقترافها لعملية السرقة البسيطة المعتادة بين الرعاة[2].

لتقوم فرنسا باصطحاب ثلاثين ألف (30000) جندي كانوا متواجدين بالجزائر للزحف على تونس قاصدين باردو مقر الباي، ونحو الجنوب كما تعززت بأسطول فرنسي، وهاجم بنزرت من الشمال وبذلك حاصر جيش الاحتلال البلاد التونسية من الغرب والجنوب والشمال، واحتل الجنرال بريار العاصمة ومقر الباي باردو ليوقع الباي محمد الصادق على معاهدة باردو[3] سنة 1881.[4]

نصت معاهدة باردو على أن فكرة الحماية تقوم فعلاً على مبدأ أن الدولة الحامية تشرف فقط إشرافا فنيا على الإدارة الوطنية وتوجهها دون أن تحل محلها كما نصت على أن الاحتلال العسكري مؤقت[5].

وبعد سنتين وفي 8 جويلية 1883ألحقتها معاهدة أخرى هي معاهدة المرسى الكبير في عهد علي باي حيث كانت أكثر وضوحاً في فرض الاحتلال حيث أصبح المقيم العام

---

[1]– محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحداوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص44.

[2]– شوقي عطاالله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)،ط1، مكتبة أنجلو الفرنسية، القاهرة، 1977، ص307 .

[3] ينظر للملحق رقم (01)، ص 105–107

[4] عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص95.

[5] – شوقي الجمل، المرجع السابق، ص43

الفرنسي ومساعدوه من المدنيين والعسكريين هم المسيطرين على كل شؤون البلاد[1].

المطلب الأول: مراحل الاستيطان بتونس

تعود بدايات الاستيطان الأوروبي في تونس إلى ما قبل الاحتلال الفرنسي لها عام 1881م، إذا كانت تونس خاضعة لدولة العثمانية منذ عام 1574، فتمتعت بالاستقلال في عهد الأسرة الحسينية1705-1881[2] حتى إعلان الحماية الفرنسية عليها وفي هذه الفترة كان الأوروبيين من المغامرين والتجار ومساعديهم يتوافدون على تونس لضمان مصالحهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فيها فقام هؤلاء بالضغط على الأسرة الحاكمة التي اضطرت باي محمد صادق إلى إصدار قانون عهد الأمان علم 1857، الذي ضمن حق الأوروبيين في السكن والتملك والعمل فأخذ الكثير منهم يتجهون نحو تونس فتزايد بذلك عددهم مع مرور الزمن[3]، حيث اعتمدت فرنسا على تشجيع هجرة الفرنسيين والإيطاليين وغيرهم من الجنسيات إلى تونس واضعة امامهم كل المغريات المادية.[4]

1-المرحلة الأولى: الاستعمار الخاص عن طريق رؤوس الأموال 1881-1892

عمدت السلطات الفرنسية أثر انتصاب الحماية إلى دعم مصالح الفرنسيين في الإيالة واستغلال البلاد حيث أرادت الحكومة الفرنسية تخصيص الإيالة للرأسماليين دون غيرهم في ظل ملائمة الظروف الاقتصادية والديمغرافية، ففرنسا عند احتلالها لتونس كان لديها

---

[1]- شوقي الجمل، المرجع السابق، ص44.

[2] أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، ص 90.

[3] إيهان حسين علي حسين مصيرع، بدايات التغلغل في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (ع،35) ، 2017م، ص.823

[4] يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، دار الكتاب العربي، مصر، 1953، ص 32.

فائض مالي ولم تعاني من فائض سكاني مما دفعها إلى اتخاذ الايالة المستعمرة للاستغلال وليس للاستيطان[1].

نظرت حكومة الجمهورية إلى تونس على اعتبار أنها صفقة رابحة ينتفع من خلالها الرأسماليون دون أن تكلف الخزينة الفرنسية شيئا وهذا راجع لكون فرنسا استخلصت العبرة من التجربة الجزائرية التي كلفتها خسائر جسيمة فحسب لافيجري تم صرف عشرة مليارات من لفرنكات على المصالح الإدارية إضافة إلى ما تكبدته من خسائر في ساحة القتال لقد ادت السياسة الاستعمارية التي تم إتباعها بالجزائر إلى تكليف فرنسا دون إعطاء النتائج المرجوة. حيث رصدت فرنسا سنة 1848م وحدها خمسين مليون من الفرنكات لتوطين اثنا عشر ألف (12000) معمر أمي وفقير، وأدت إلى نتائج كارثية لذلك عمدت الإدارة الفرنسية إلى الإقلاع عن نظام الامتيازات المجانية، وفتح المجال لأصحاب رؤوس الأموال دون سواهم بالأراضي التونسية [2].

وقد أكد بول كامبون (paul cambon) هذا الاتجاه في حديث له لجريدة لومان (journal loman) الصادرة في 30 جويلية 1885 بقوله: فيه لا مجال للامتيازات المجانية بتونس لأنها عملية عقيمة وهذا ما وقع إدراكه في الجزائر مما أدى إلى عرض أملاك الدولة في هذا البلد للبيع بالمزاد العلني، وفي اعتقاد أننا غير ملزمين للمعمرين، إلا بتوفير الأمن والطمأنينة وضمان حسن سير الإدارة وتطوير طرق المواصلات[3].

وعمدت سلطات الحماية لتركيز المعمرين بالبلاد وتطوير الاحتلال قامت إلى وضع قانون عقاري في سنة 1885يهدف هذا الأخير إلى تصفية وضعية الأراضي ومنحها صفة

[1] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، سراس للنشر، تع عمر بن ضو وحليمة قرقوري، تونس، 1986، ص125.

[2]– علي المحجوبي، المرجع نفسه، ص126.

[3]– علي المحجوبي، المرجع نفسه، ص126.

أملاك مستوفية الشروط على غرار ما حدث بأوروبا بهذا الميدان بعد قضاءها على النظام الإقطاعي، وقد كان هذا القانون العقاري المستورد إلى تونس أسترالي يدعى قانون تورنس ACTTORRENS تتواجد فصوله على حطام السفن التي يقذف بها البحر إلى الساحل قبل أن تسند في النهاية إلى صاحبها[1].

وحسب التقرير التمهيدي للمقيم العام بول كمبون (paul cambon) صاحب هذا القانون فالغاية منه حماية المشترين للأراضي الزراعية من جهلهم للغة البلاد وقوانينها وتأمينهم من المطالب الغير متوقعة وقد مكّن هذا القانون الرأسماليين من تحقيق غاية أساسية وهي شراء وبيع الأراضي المسجلة، التي تحظى بوضعية قانونية محددة وواضحة تفوق قيمتها بكثير ثمنها الأصلي.[2] تحصل الأوروبيون في حدود سنة 1892على أكثر من أربعمائة وثلاثون ألف (430000) هكتار من الأراضي الزراعية الواقعة في مختلف مناطق البلاد التونسية وبالخصوص منطقة التل ومنطقة الساحل النفيضة [3].

واستمر التونسيون بزراعة تلك الأراضي كما كان الوضع في السابق، ولكن حل محل الغرامات الإقطاعية والانزالات المؤبدة نظام الإيجار بالمزاد العلني، وقد عرف الإيجار ارتفاع ووفّر مداخيل طائلة للدولة ومن اهم التغييرات التي حصلت في حدود سنة 1890 كانت تهم الطرق الجديدة لامتلاك الأراضي المنصوص عليها بالقانون العقاري الصادر سنة 1885 وتحويل ما يقرب من خمس مئة ألف هكتار 500000هكتار من أيدي التونسيين إلى الأجانب[4].

---

[1]– محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع محمد الشارش، محمد عجينة، ط3 ، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ص101–100

[2]– أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر 1881–1956، ط1، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1986، ص57.

[3] أحمد القصاب، المرجع نفسه، ص 57.

[4]أحمد القصاب، المرجع نفسه، ص64–62.

على الرغم من تلك التسهيلات لم يشجع نظام الاستعمار الحر سوى عدد قليل من الفرنسيين على الهجرة والعمل في المجال الزراعي، واقتصر العدد على كبار الرأسماليين الذين اشتروا مساحات واسعة من الأراضي لتأجيرها للسكان الأصليين والأوروبيين من الجنسيات الأخرى وقد سعت الحكومة الفرنسية على حصول جاليتها على مساحات شاسعة من الأراضي والغابات حيث تمّ بيعها بمبالغ زهيدة والدفع يكون طويل الأمد. [1]

تميزت هذه المرحلة بتشجيع الحكومة الفرنسية للمشاريع الرأسمالية الخاصة التي تحتاج إلى أرض واسعة ولا تستلزم ارتباط المستوطنين الفرنسيين بالأرض[2]

المرحلة الثانية: الاستيطان الرسمي 1892- 1956

أدى تزايد عدد المعمرين الايطاليين الذي يتضارب مع قلة عدد الفرنسيين المقيمين بالبوادي التونسية، حيث طغى العنصر الايطالي على الجالية الفرنسية بالإيالة مما أدى إلى حدوث ردة فعل من قبل أنصار النظرية القائلة بوجوب استعمار الأرض من طرف الفرنسيين من صحافة و غرفة فلاحية و ممثلوا الجالية الفرنسية، إذ طالب مؤسس جريدة تونس الفرنسية سلطة الحماية بإعادة تنظيم الاستعمار الزراعي لفائدة المعمرين، من أصل فرنسي وحدهم من خلال وضع أحسن الأراضي التابعة لأملاك الدولة للبيع وانتهاج سياسة القرض الزراعي وتجهيز المناطق المستثمرة بالطرقات والسكك الحديدية، وقنوات المياه، وأحداث مراكز استعمارية ريفية، وفتح السوق الفرنسية على مصرعيها أمام الإنتاج الاستعماري وذلك بوضع اتحاد جمركي [3].

---

[1] جمعة عليوي فرحان الخفاجي، وسام هادي عكار عظيم، السياسة الفرنسية حيال تونس (1914-1881)، مجلة الأستاذ ، (ع،4)، (مج، 1)، بغداد، 2015، ص261.

[2] ايهاب حسين علي حسين مصيرا، بداية التغلغل الاوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (ع.35)، 2017، ص828.

[3] – أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 72-73

وابتداء من سنة 1892عرف الاستعمار الزراعي انطلاقة جديدة برزت من خلال تدخل السلطة العمومية لسنّ سياسة استعمار رسمي، وإقبال المزارعين الفرنسيين على الاستقرار بدواخل البلاد بهدف تطويق خطر الاستيطان الايطالي بالأرياف.[1]

خلال هذه المرحلة تمّ توجيه السياسة الاستعمارية وجهة جديدة هو إحداث شركة الضيعات الفرنسية بالبلاد التونسية سنة 1898 وضع على رأسها جول صوران الذي يعد من أشد أنصار نظرية استعمار الأراضي من طرف الفرنسيين كما أدت الحملة الصحفية التي تمت بفرنسا وقد وجدت مطالب المعمرين التي كانت تدعو لوجوب استعمار الأراضي من طرف الفرنسيين أصداء، وعلى الرغم من كون عدد المعمرين الفرنسيين قليل إلا أن تأثيرهم كان كبيرا، حيث دفعت المقيمين العامين ومدراء الإدارات إلى اتخاذ جملة من الإجراءات كان من نتائجها تشجيع معمرين جدد من أصل فرنسي على الاستقرار بالإيالة وتسهيل مهمتهم [2].

ومن الخطوات والإجراءات المتخذة ما يلي:

أولا: التوسع في تفسير الأملاك الأميرية أو الدومين[3] حيث كانت لا تتجاوز مائة ألف (100000) هكتار [4]

ثانيا: تشجيع معمرين جدد من أصل فرنسي على الاستقرار بالإيالة وتسهيل مهمتهم.

---

[1]– خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، تونس، 2005، ص49.

[2]– أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 72–73.

[3] أراضي الدومين هي الأراضي التي استحوذ عليها الحكام العثمانيون عن طريق المصادرة والشراء والعزل، او وضع اليد عليها في حالة الشغور أو عند ترحيل السكان عند رفضهم دفع الضرائب او عند عصيانهم أو تمردهم او عدم خضوعهم. للمزيد ينظر إلى: محمد الأمين بن يوسف، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830–1870، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2014، ص 49.

[4]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص199–200

الاستيلاء على أراضي شاسعة في الجنوب حول صفاقس وهذا بعد إصدار مرسوم 1892 السالف الذكر.

ثالثا: الاستيلاء على الأوقاف الخيرية ولتخفيف الصدمة على التونسيين عمدت السلطة الفرنسية تجنب الاستيلاء عليها مؤقتا، ونظرا لكونها غير قابلة للبيع لجا الفرنسيون إلى الطرق الملتوية فتشبثوا برأي ضعيف في المذهب المالكي يبيح الإجارة الدائمة للأراضي الموقوفة ورأي أخر في مذهب أبي حنيفة يبيح جواز استبدال العقار الموقوف بعين أخرى، إذا كان في مصلحة الواقف، وهكذا كان يمنح للمستوطنين ما يقدر بألف 1000 هكتار سنويا من أراضي الأوقاف الشاسعة التي تغطي ثلث الأراضي المزروعة في شمال تونس، مقابل إيجار سنوي ضئيل وقد توقف المستوطنون عن دفع الإيجار منذ سنة 1905 .

وقد تمّ وضع جميع هذه الأراضي تحت تصرف إدارة الفلاحة والاستعمار، التي تمّ تأسيسها سنة 1898م لتقوم بتنظيم عملية توزيع الأراضي على المعمرين الفرنسيين، حيث يكون التوزيع عن طريق البيع الصوري بثمن زهيد بدفع إقساط لمدة عشر سنوات[1].

تمّ إنشاء صندوق الاستعمار سنة 1897 بهدف شراء الأراضي وبيعها وإعداد وتحسين المراكز الاستعمارية، حيث لم تنشط الفعالية الاستعمارية في أقضية الجنوب وإنما في الشمال، وشرقا أين توجد السهول الخصبة والأمطار الغزيرة، ولا تتطلب الأرض جهد إنساني كبير[2].

عرفت فترة 1893-1900 إنشاء ست عشر مركزا (16) وما بين 1900- 1914 مائة وعشرة (110) بإجمالي يقدر ب 126 مركزا على مساحة قدرها ثلاثون ألف (30000)

[1]- تامر الحبيب، المرجع السابق، ص ص 48-47.

[2]- عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر: سامي الجندي، ط1، دار القدس، 1975، ص 123.

هكتار وبلغ مجموع المعمرين الذين تمّ إسكانهم حوالي ألف وثلاثمائة وستون (1360) مالكا أكثريتهم المطلقة قطنت منطقة الشمال الخصبة[1].

ولم تكتفي السلطة الفرنسية بتأسيس هذا الصندوق لتسهيل اقتناء المعمرين للأراضي بل وضعت تحت تصرفهم أموالا طائلة لاستثمارها وأسست لهم بنوكا متعددة للاقتراض دون فوائد لتشجيعهم على الاستقرار بتونس[2].

تميزت هاته المرحلة بمنح المستوطنين الفرنسيين مساحات متوسطة من الأرض من غير أن تشترط عليهم الارتباط بها [3]

و بعد نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1914 تعرضت فرنسا للضعف الناجم عن النزاع العالمي حيث خسرت خلاله 14 % من رجالها المتراوحة أعمارهم بين 15 و50 سنة، و30 % من ثروتها الوطنية وحاجتها الماسة للمواد الأولية والمنتوجات الغذائية، فعولت على مستعمراتها لإعادة بناء بلاده فانتهجت سياسة استيطانية جديدة في البلاد من خلال تثبيت صغار ومتوسطي الكولون في المناطق أو الأراضي المنتزعة، قصد تكوين الإدارة الحقيقية للاستيطان بدلا من كبار المضاربين العقاريين حيث قدرت الأملاك التي استحوذت عليها سلطة الحماية الفرنسية بعد عملية المسح في نهاية الحرب العالمية الأولى ما يقارب ست مئة وواحد و أربعون ألف (641 000)هكتار لتقارب مئتان و أربعة عشر ألف وخمس مائة (214500)هكتار ما بين سنتي 1920 و 1934، تمّ تدعيمها بفضل

[1]– عبد العزيز الثعالبي، المصدر نفسه، ص 132.

[2]– تامر الحبيب، المصدر السابق، ص48.

[3]– ايهاب حسين علي مصيرع، المرجع السابق، ص829.

ابتياع مزارع خاصة، وتشييد أحكام النظام الغابي، إلى جانب إعادة صغار الفلاحين التونسيين إلى أراضيهم ليعملوا كخماسة وليس ملاكً.[1]

وقد ارتكزت هذه السياسة بعد الحرب العالمية الأولى على الشروط التالية:

أن يكون للمعمر إلمام بالميدان الفلاحي، وأن تكون عائلة المعمر كثيرة العدد ضرورة الإشراف والتواجد الشخصي للمعمر على الأرض التي تم تقنيها.

كما صادرت مساحات شاسعة بدعوى إنها أراض فائضة موكلة للصندوق الاستيطاني للتصرف في الأرض التي تم استلابها.

وبالموازنات مع انعقاد مؤتمر الأفخارستي في تونس في ماي 1930 عمدت سلطات الحماية إلى مصادرة ألاف الهكتارات من الأراضي الزراعية ونظرا لهذه السياسة الفرنسية المتبعة من خلال تشجيع الهجرة إلى تونس وتهجير الفائض من الفرنسيين ارتفع عدد المستوطنين في تونس[2].

المطلب الثاني: القوانين التشريعية العقارية.

إن سيطرة سلطات العامة الفرنسية على الأوضاع السياسية والإدارية، يقودها حتما إلى السيطرة على مجمل الأوضاع العامة للبلاد، كما فعلت في الجزائر، وهذا كله من أجل تطبيق سياستها الاستيطانية، وبدأت تستولي على أملاك الحكومة والدولة والتي تقدر بمليون(1.000.000)من هكتارات، كما استولت على الكثير من الأراضي الخصبة من سكان البلاد وذلك بأمر من الإدارة الفرنسية ما بين 1885-1903 ووزعتها على

[1]- إسماعيل العربي، السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1939-1919) تونس والمغرب الأقصى نموذجا، مجلة القرطاس للدراسات التاريخية والحضارية و الفكرية، (مج7)، (ع1)، جامعة أبو بكر القايد، تلمسان، الجزائر، جانفي 2020، ص165.

[2]- إسماعيل العربي، المرجع نفسه، ص165-166.

المستوطنين الفرنسيين والأوربيين عامة، كما سيطرت على المراعي والغابات وأراضي الأموات بالأرض المتروكة، باعتبارها من أملاك الدولة وعليه فقد تمت السيطرة والاستغلال الأراضي العامة والخاصة والفردية والجماعية، ووضعت تحت تصرف إدارة الفلاحة الاستعمارية التي تأسست 1898م وتختص في تنظيم وتوزيع الأراضي على المستوطنين الفرنسيين[1]. وتماشيا مع ما تم ذكره عملت السلطات الفرنسية على دعم مصالح الفرنسيين في الأيالة واستغلال البلاد[2] وبطبيعة الحال بدأت في السلب والنهب بتونس وإلباسها ثوبا من المشروعية لأجل هيمنة فرنسا على الحياة في البلاد التونسية، وجهت أنظارها إلى الاستيلاء على الأراضي الزراعية واتخذت كافة الوسائل من بينها إصدار قوانين وتشريعات لانتزاع الأراضي من أهاليها الأصليين[3].

كما واجه الاستعمار الفرنسي أشكالا متعددة من الملكيات العقارية لم تكن معروفة في أوروبا حيث وزعت هذه الملكية إلى أصناف عديدة ومتنوعة مثل الملك الخاص والملك البايلك والأجناس والعامة[4]. وفي مقابل ذلك وضعت تشريع مناسب للوضع حتى يمكن من تركيز المستوطنين الأوروبيين بالبلاد ومن تطوير الاحتلال [5]وذلك بعد فترة من الاحتلال، ففي جويلية 1885م صدر مرسوم تورنيس الذي وضعه المقيم بول كامبون paul (cambom)[6] والذي ينص على تنظيم الملكية العقارية باعتباره المنطلق الأساسي من أجل

[1] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص32،33.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص125.

[3] جمعية عليوى، فرحان الخفاجي، المرجع السابق، ص216.

[4] خليفة الشاطر آخرون، المرجع السابق، ص48.

[5] محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من العصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش، ط3، دار سيراس، تونس، 1993، ص100.

[6] بول كامبون (1843-1924م): دبلوماسي فرض على تونس اتفاقية المرسي شجع على الهجرة -للمزيد ينظر لـــعلي البهلوان، تونس الثائرة، دار هنداوي، تونس، د ت، ص14.

المستوطنين الفرنسيين، حيث قامت بالبحث على المستوطنين الفقراء واستقطابهم للحصول على الأراضي، وبالتالي تقوية الروابط بين المستوطن والأرض التونسية .

وركز المشروع على نقطتين:

أولها: توفير الأمن للمستوطنين وذلك من خلال تقديم لهم الأراضي.

ثانيا: توسيع الرقعة الاستعمارية بالإيالة وهذا يعني استحواذ على المزيد من الأراضي من أجل تثبيت معالم الاستيطان.

بمقتضى هذا القانون استطاع المالك الجديد لقطعة من الأرض أن يضمن ملكيته بواسطة تسجيلها قانونيا في محكمة أنشئت خصيصا لهذا الغرض والحكم الذي تصدره في تحديد الأراضي وملكيتها حكم نهائي لا يقبل مراجعة ولا استئناف، وعليه وقعت اعتداءات كثيرة على مالكي الأراضي الأصليين وانتزاع منهم أراضيهم وتم تسجيلها تحت ملكية غيرهم[1].

هكذا يتبين لنا سماح للمستوطنين بالاستحواذ على الآلاف من الهكتارات على حساب المزارعين التونسيين، وتمّ سلبها بحجة عدم دقة وثائقهم[2]، وقد بلغت مساحة الأراضي المصادرة ثلث(1/3) مساحة البلاد، وهكذا تمكّن المستوطنون الأوربيون ضمان أمنهم واستقرارهم،[3] وبهذا تمّ إنشاء مصلحتان لهذا الغرض مصلحة حفظ الملكية العقارية وهذه مصلحة مختصة في تسجيل الأراضي التي تمّ سلبها باسم مالكها الجديد، أما مصلحة قياس الأراضي وهي المكلفة بمسح وتحديد الأراضي[4]، ولكن لا يفوتنا أن ننوه إلى أن القانون العقاري 1885م تزامن مع انتشار مرض (الفور لكسارا) في مزارع الكروم بفرنسا

[1] عبد المجيد بلهادي، تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس، جانفي 2003م، ص 34.

[2] معهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جذور الحركة الوطنية التونسية (1914-1964)، تونس،2008م، ص21.

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص49.

[4] علي محجوبي، المرجع السابق، ص130.

فوقعت مضاربة على تدني أثمان الأراضي بتونس والمراهنة على إمكانية استغلالها في غرس الكروم[1]بها.

والواضح أن الحماية الفرنسية لم تكتف بما سبق ذكره بل نجدها تفتك الأراضي التونسية علما أنه قد تمّ تقسيم خمسة وثمانون (85) هكتار حيث منحت إلى رأسمالين فرنسيين[2].

كما أن القوانين التي طبقتها السلطات الفرنسية مست أملاك الدولة (أملاك الباي) كما حدث في الجزائر والتي بدأت سلطة الحماية بتحويلها تدريجيا إلى أملاك الدولة، إذ وصل عدد الأراضي المحولة على حساب أراضي الباي والزوايا إلى مئتان وواحد وعشرون ألفا (221000) هكتار.

حيث صدر قرار بتاريخ 4أفريل 1890 ينص على إلحاق أراضي الغابات بأملاك الدولة الخاصة[3].

13أصدرت إدارة الحماية مرسوما آخرا في جانفي 1896والذي نص في مادته الأولى على أن تكون أراضي البور والجبال غير مزروعة جزء من أملاك الدولة[4]، كما تطاولت سلطة الحماية على أوقاف العامة والخاصة بتونس، والتي لا تقل عن أربع ملايين (4.000.000) هكتار وهو ربع (1/4) مساحة البلاد التونسية[5]، وبالتالي تحولت هذه الأراضي إلى المستوطنين بعد أن استولت عليها الدولة[6]

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص ص 49،50

[2] حبيب حس اللولب، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات سيدي نابل، الجزائر، د.ت، ص102.

[3] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص ص 42-43.

[4]يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتبة تونس الحرة، (د،ت)، (د،ت)، ص76.

[5] أحمد إسماعيل باغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ط1، دار المريخ، الرياض، (د.ت)،ص357.

[6] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص ص 45-46.

وفي جانفي 1898 صدر مرسوم قضى باستبدال الوقف سواء كان عاما أو خاصا بعقار آخر قيمته مساوية للوقف أو مقابل مبالغ مالية، وهكذا بدّلت أغلب الأراضي الزراعية الموقوفة بالدكاكين وبيوت في بعض المدن والقرى[1] إلا أنه وعلى الرغم من ان الوقف عند المسلمين لا يباع ولا يستبدل ولكن فرنسا بهذه القوانين استطاعت تعديله وتطبيق عليه القانون.

كما أصبح الرأسماليون الفرنسيون يملكون بعض الأراضي في منطقة صفاقس وغيرها من المناطق، وبتاريخ 22جويلية1903م يقضي بإلحاق المناطق الجبلية بأملاك الدولة.[2]

المبحث الثاني: وسائل الاستيطان

المطلب الأول: سياسة التجنيس

لم تقتصر سياسة فرنسا بتونس بتشجيع هجرة الفرنسيين إليها لفتح باب الوظائف في وجوههم، ومنحهم المرتبات الضخمة من الميزانية التونسية والمنح المتعددة، وإقطاعهم الأراضي التي الخصبة التي تمّ انتزاعها من أيدي أصحاب البلاد [3] بل عمدت لإيجاد ركائز لتواجدها فأصدرت الرئاسة الجمهورية الفرنسية أمرا يقضي بفتح باب التجنيس بالجنسية الفرنسية لكافة التونسيين ممن قضوا ثلاث سنوات في خدمة الجيش الفرنسي وحصلوا على شهادة الدكتوراه في العلوم والآداب من المعاهد الفرنسية العليا أو كانوا متزوجين بفرنسيات، ولديهم منهن أبناء في حالة وجود المرأة في عصمة الرجل، أو قاموا بخدمات خاصة للدولة الفرنسية. [4]

[1] يونس درمونة، المرجع السابق، ص72.

[2] راغب سرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار الأقلام، القاهرة، 2011، ص .24

[3] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص 79.

[4] – ايهاب حسين علي حسين مصيرع ، المرجع السابق، ص829.

كما استصدرت تشريعا في 8 نوفمبر 1921 يقضي بإخراج الأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس من الجنسية التونسية، وإلحاقهم بالجنسية الفرنسية باستثناء الايطاليين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة، يهدف هذا المشروع إلى فرنسة الجاليات الأجنبية المقيمة بتونس حتى يتعزز بها العنصر الفرنسي وتم تطبيقه لأول مرة على الجالية المالطية التي كانت تقيم بتونس منذ أجيال ويبلغ عددها 1352 شخصا[1]

ليتم بعدها إصدار قانون التجنيس خلال العشرينيات وبداية الثلاثينات الذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس النواب بتاريخ 1923-07-12 والشيوخ 1923-12-20، وقد ارتبط مشروع التجنيس بايميل مورينو (Emile Moreno)[2]

مما ورد في عدد شهر جوان 1927م من نشرة إفريقيا الفرنسية أن التجنيس يعد ضرورة مطلقة لتحقيق نوع من المساواة إزاء الايطاليين، ولمقاومة نمو حركة الدستوريين، يستهدف أولئك الذين قابلون لاستلهام أفكار الاستعمار، مع استبعاد المسلمين الذين يعتبرونه حقا وليس فضلا فتجنيس كان أداة لاستمالة الطوائف المتعايشة بتونس لصالح السياسة الفرنسية[3].

وكان الغرض من عملية التجنيس هو زيادة عدد المستوطنين الفرنسيين للبلاد التونسية

المطلب الثاني: فرنسة التعليم في تونس

المشاريع والمؤسسات التعليمية الفرنسية الكبرى:

[1]- الحبيب تامر، المرجع السابق، ص81.

[2]- محمد مالكي، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1993، ص185

[3]- محمد مالكي، المرجع نفسه، ص184.

-المشاريع: إن الهدف من هذه المشاريع التي وضعتها فرنسا هو فرنسة وتغريب المجتمع التونسي، ويجدر الإشارة إلى بعض المشاريع وهي كالتالي:

*مشروع جول فيري[1]Jules-ferry والمدرسة العليا 1880-1882م: تمثل هذا المشروع في تأسيس مؤسسة للتعليم الابتدائي تهدف بالتعليم خاص ومهني موجه للطبقة الوسطى من الحرفيين، بغية توفير موظفين وصغار المهندسين حيث كانت هذه المدرسة موجهة للتلاميذ التونسيين الذين تتراوح أعمارهم ما بين الحادي عشر(11) والثاني عشر(12) سنة، ويتم اختيارهم من حيث إتقان اللغة الفرنسية إلى جانب الجغرافيا والحساب، وكان يرمي جول فيري من هذا المشروع خدمة فرنسا سياسيا وحضاريا أي فرنسة العنصر التونسي وتحقيق الاستيطان الفرنسي[2].

*مشروع لوى ماشويل[3](Louie-Machael)1885تولى ماشويل إدارة كل المسائل المتعلقة بالتعليم في تونس بموجب مرسوم أصدرته حكومة الحماية بتاريخ 6 ماي 1883، حيث كان برنامجه يهدف إلى المزج بين العنصر الأوروبي والإسلامي وهي نابعة من تجربته في الجزائر أي أنهم اعتمدوا على الدمج بين أبناء البلاد والمستوطنين، حيث أقدم على تأسيس المدرسة الفرنسية العربية، كان التعليم فيها يتم باللغتين الفرنسية والعربية كما رأى ضرورة العمل على نشر التعليم والتكوين المهني في تونس.

[1] جول فيري (1832-1893) تقلد عدة مناصب حكومية في فرنسا، منها نائب في البرلمان ثم واليا على محافظة السين ثم سفير باليونان، إلى أن أصبح رئيسا للحكومة. (للمزيد ينظر لـــ: دحور فغرور): جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة عضور جديدة، (ع، 1)، الجزائر،2011م، ص111.

[2] محمد قدور، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883-1939، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2004م، ص ص 38-39.

[3] لوى ماستويل: مستشرق فرنسي تولى إدارة مديرية المعارف كان مقيم في تونس توفى 1922م للمزيد ينظر: خير الدين الزركلي، الإعلام، ج 5، دار العلم، 2002، ص 246.

*مشروع سيباستيان شارليتى1883 Sébastuien charletti: حيث عمل على نقل التلميذ التونسي من مجرد مستمع إلى فاعل وذلك من خلال تطبيق أي كل ما يتم تدريسه يتم تطبيقه على أرض الواقع مثل الزراعة والتجارة، واهتم أيضا بتعليم الفتاة حيث عمل هذا المشروع على توفير اليد العاملة المؤهلة والرخيصة من التونسيين لاستغلالهم في مشاريعهم وشركاتهم الفرنسية[1].

✓ **المؤسسات التعليمية الفرنسية في تونس:**

واستعانت فرنسا بهذه المدارس التي سنتطرق إليها من أجل نجاح السياسة التعليمية التي تعتبر أداة من أدوات أو شكل من أشكال الهيمنة الفرنسية واستهدفت من ورائها تكوين نخبة تونسية تلعب دور الوسيط بين الشعب التونسي وسلطة الحماية لخدمة مصالحها وتحقيق حركتها الاستيطانية.

*المدرسة الفرنسية: لقد انتهجت فرنسا سياسة تعليمية في تونس منذ فرض الحماية تهدف إلى محو الروح القومية وذلك بمحاربة اللغة العربية واستبدالها باللغة الفرنسية وبتطبيق برامج خاصة من أجل إدماج العنصر العربي بالعنصر الفرنسي، أسست مدارس ابتدائية فرنسية الأوروبيين والعرب على غرار المدارس الموجودة بفرنسا لم يكن للغة العربية أي حظ فيها، وحسب الإحصائيات، فإنه تم إنشاء ثلاثة ألف وخمس مئة (3500) مدرسة رسمية احتضنت مالا يقل عن واحد وخمسون ألف وأربعمائة وخمسون (51450) تلميذ[2].

*ثانوية كارنو للذكور(carmo): يرجع تأسيس هذه الثانوية إلى قبل الحماية ويجد الإشارة بأن الثانوية تحولت إلى معهد في العاصمة تونس، وأطلق عليه اسم الثانوية الصادقية، كان يهتم بالتعليم الدينية ثم فقد صيغته الدينية وفي سنة 1894م سمي ثانوية كارنو الفرنسية

[1] محمد قدور، المرجع السابق، ص ص 43-49.

[2] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص55.

وبلغ عدد تلاميذ ثلاث مئة وستة عشر (316) تونسي مقابل خمس مئة وأربعة وثلاثون (534) يهودي.[1]

واعتبر برنامج ثانوية المطبق وفق التعليم الفرنسي عدا بعض المواد التي لها صلة المباشرة بالبلاد التونسية، ولتوضيح أكثر فإن هذه الثانوية قامت بتقديم المواد الفرنسية التي لها علاقة بالفرنسية وأضافت بعض المواد مثل الجغرافيا وهذا من أجل معرفة جغرافية البلاد التونسية، واللغة الفرنسية كانت إجبارية، ويجد بنا الذكر بأن هناك العديد من أبناء الأسر الكبيرة توجه إلى ثانوية كارنو قصد التعليم المناسب دون التوجه إلى فرنسا أو ايطاليا بتكاليف باهضة.

والجدول يوضح عدد التلاميذ بها:

الجنسية	العدد
المسلمين	238
المالطيين	07
الإيطاليين	56
الفرنسيين	600
اليهود	295

ومن هنا نلاحظ أن عدد التونسيون قليل بالمقارنة مع باقي الفئات وهذا بسبب الشروط التي تشترطها الإدارة للالتحاق التلاميذ منها السن والنفقات الباهضة.[2]

[1] خير الدين شتره، الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة (1900-1956)، ط2، ج1، دار كرداده، الجزائر،2013م، ص ص 636-637.

[2] الحبيب تامر، المصدر السابق، ص59.

***المدرسة التأديبية العصفورية:** تأسست سنة 1894من إدارة العلوم والمعارف لإدخال نظام على الكتاتيب يؤهل تلاميذ بها إلى الانتقال بمستوى يسمح لهم بمواصلة التعليم في جامع الزيتونة، وهذا بعد تكوين وتأهيل الأساتذة القائمين على التدريس في الكتاتيب، فكانت وظيفة المدرسة تخريج أساتذة مؤهلين للقيام بالتعليم الابتدائي وسميت بالمدرسة العصفورية لتأسيسها في زقاق ابن عصفور بسوق العطارين، أما عن التعليم الفرنسي بالمدرسة لم يكن بوسع الطلبة لاستفادة منه لأنه كان يوجد أستاذ واحد مختص باللغة الفرنسية وتدريسها إلى كل السنوات،[1]مما دفع مدير المعارف لوى ماشويل 1902إلى انتداب مساعد أخر في تدريس اللغة الفرنسية، وفي سنة 1908م التحقت المدرسة بالكلية العلوية وتم تهميش الأساتذة (المؤدبين)من قبل الإدارة الفرنسية[2]

***مدرسة البنات المسلمات:** فتحت أبوابها في 7ماي 1900[3]بالعاصمة التونسية من طرف لويز روني ميلي (Louise rooney millais) قريبة المقيم العام الفرنسي، وكان إتقانها للغة العربية سبب في التقرب من الأسر والتي عرفت كيف تعمل على إقناعها ففتحت المدرسة بخمس فتيات ليرتفع العدد في سنة 1909ما إلى مئة (100) تلميذة [4].

***المدارس الفرنسية العربية:** عبارة عن مدارس وسطية بين المدارس التونسية الأصلية والفرنسية، خصصت لأبناء الأسر التونسية فتحت أول مدارسها سنة 1905[5] وأسست هذه المدارس في أماكن عديدة بالإيالة ولم تكن في الأماكن التي يسكنها المعمرين فقط، بل أيضا في الجهات التي لم يكن فيها إلا بعض العائلات الأوروبية، تواجدت هذه مدارس فرنسية –عربية في مناطق من العاصمة بنزرت، نابل، باجة، الكاف وسوسة[6].

---

[1] محمد الطاهر بن عاشور، أليس صبح بقريب التعليم العربي الإسلامي، ط1، دار السلام، تونس،2006م، ص99.

[2] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص60.

[3] محمد قدور، المرجع السابق، ص181.

[4] التليلى العجيلى، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881–1939)، من منشورات كلية الآداب، منوبة،1992م، ص253.

[5] محمد قدور، المرجع السابق، ص220.

[6] علي محجوبي، المرجع السابق، ص 144.

ملخص:

إن تونس عرفت التواجد الفرنسي قبل فرض الحماية بدليل ذلك تملكها للأراضي التونسية عمدت فرنسا إلى تجنب أخطائها بالجزائر فعملت على التأخير في فن التشريعات ولم تبدأ بذلك إلا بعد خمس سنوات تجنبا للغضب الشعبي وما ينجر عنه من خسائر مثلما حدث بالجزائر.

الفصل الثالث: أوجه التشابه والاختلاف للاستيطان الفرنسي في الجزائر وتونس

المبحث الأول: أوجه التشابه

تمهيد:

في غالب تكون السياسة الاستيطانية في عمومها واضحة الملامح من حيث تعريفها العام ولكن تطبيقها على أرض الواقع يخضع لعدة معايير وظروف تجعل لها مميزات وخصائص قد تتشابه في أماكن وتختلف في أخرى حسب الظروف المحيطة بالبلد المستعمر بالشعب المحكوم.

المطلب الأول: من حيث الوسائل

الهجرة: لقد خطط الساسة الفرنسيون منذ 1830بأن تكون الجزائر مستعمرة للإسكان، ومن أجل ذلك بذلت فرنسا جهود كبيرة لتشجيع الأوروبيين بصورة عامة والفرنسيين بصورة خاصة على الهجرة إلى الجزائر بأكبر عدد ممكن ومنحهم امتيازات، ولقد أدركت فرنسا أهمية الهجرة للجزائر لدعم الاستيطان ورأس المال الفرنسي كما ارتفع عدد الأوروبيين الذين تم تهجيرهم إلى الجزائر[1].

وحصل نفس الشيء في البلاد التونسية من ناحية الهجرة ويرجع إلى أن عدد السكان في تونس من بداية كان منخفض مما أتاح فرصة لفرنسا فتح الأبواب الهجرة الأوروبية إلى البلاد وبعدما وفرت لهم كل المغريات المادية التي يفتقدونها في بلدهم الأصلي وأدى تزايد عدد المهاجرين الفرنسيين[2]. حيث أن الهجرة في كل البلدين كانت وسيلة للاستيطان الفرنسي وهذا من أجل ترجيح الكفة للمعمر الأوروبي[3].

---

[1] حكيم بن الشيخ، سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1836-1962، مجلة صور جديدة، ع(14-15)،2014، ص 361.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 275.

[3] حكيم بن الشيخ، المرجع السابق، ص 362.

ويمكن القول أنه توازنت سياسة انتزاع الملكية العقارية في الجزائر وتونس مع فتح أبواب الهجرة أمام الفرنسيين بصورة خاصة والأوروبيين بصفة عامة، وكل هذا في إطار تشجيع المهاجرين على الاستيطان[1].

الضرائب والغرامات: إن النظام الضريبي والغرامات الذي فرضته سلطات الاحتلال على الجزائريين يمكن اعتباره جزء جوهريا من الحرب الاقتصادية التي شنت ضدهم بالنظر إلى كثرة الالتزامات الضريبية التي أجبروا على دفعها، إذ تنوعت الضرائب والغرامات وكانت قاسية أرهقت المجتمع الجزائري ووجهت حصيلتها لخدمة المستوطنين، ومختلف المصالح الاستعمارية، في حين أهملت مصالح أهل البلاد مما أدى إلى تدهور خطير في ظروف حياتهم وخاصة أن هذه الضرائب قد تسببت في شل قدراتهم الإنتاجية، كما أن الغرامات الفردية والجماعية التي أجبرت الجزائريين على دفعها كانت غرامات مُبالغ فيها خاصة الغرامات الجماعية التي تتنافى مع مبادئ القانون العام[2]، حيث أثرت هذه الضرائب تأثير سلبيا على الجزائريين فقد حدثت العديد من أزمات والمجاعات، وهذا ما جعل الفلاح يبع كل ما يقتاته من حبوب وحيوانات لدفع غرامات والضرائب، وهكذا أصبح السكان غير قادرين على محاربة الفقر والمجاعة، فهذا إن دل على شيء إنما يدل على قسوة النظام الضريبي المسلط على الجزائريين [3].

كانت ضرائب من بين الوسائل التي اعتمد عليها الاستيطان الفرنسي في تونس أيضا، لم تكن الضرائب المفروضة على سكان الآيالة تعتمد قاعدة النسبية فترتفع أو تنخفض بصفة موازية لمداخلهم، بل كانت على عكس من ذلك، فالتونسيين بالرغم من تناقض مواردهم تطبق عليهم ضرائب أثقل مما يوظف على الجالية الأجنبية مع تزايد

[1] إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص172.

[2] بن موسى حمادي، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (1850-1900)، مجلة الحقيقة، (ع36)، ص ص 123-145.

[3] جيلالي صارى، الكارثة الديمغرافية في الجزائر 1877-1868)، مجلة الثقافية، (ع76)،1983، ص118.

ثرواتها المتواصل. حيث كانت الضريبة المفروضة على أهل البلاد والمستوطنون غير عادلة فعلى سبيل المثال كانت زراعة الكروم التي امتازت بها المحاصيل الفرنسية فقد أعفيت من الضرائب.

يمكن القول بأن النظام الضريبي الذي طبقته الإدارة الاستعمارية على الجزائر وتونس كان بينهما تشابه في بعض النقاط التي تم تناولها[1]

المطلب الثاني: من حيث المقاومة

إن استسلام حسين باشا وتوقيع معاهدة الاستسلام والخضوع لفرنسا يوم 5 جويلية 1830 لم تكن نهاية مقاومة الاحتلال الأجنبي بالجزائر، بل إن المقاومة الشعبية انطلقت من أبنائها الأصليين[2]، إذ قام حضر الجزائر بعد أن صودرت أموالهم وأراضيهم وأصبحت ملكا للدولة الفرنسية بالتعبير عن عدم رضاهم بواسطة كتابة العرائض والرسائل والكشف عن مساوئ الحكم الفرنسي في الجزائر[3] إذ تصدت المقاومة خلال سنة 1831 الأولى محاولات الاستيطان إثر قيام الفرنسيين بمحاولات الاستقرار خارج مدينة الجزائر، وتأسيسهم الأول مزرعة نموذجية في المكان المعروف باسم حوش حسن باشا على ضفة وادي الحراش، وتمتد على مساحة ألف (1000) هكتار[4].

---

[1] علي محجوبي، جذور الحركة الوطنية (1904-1931)، تع: عبد الحميد الثاني، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس،1999م، ص ص 72-74.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 107.

[3] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص ص 67-86.

[4] جمال قنان، المرجع السابق، ص ص 107-108.

إن وجود قوات الاحتلال وتصميم قادتها على افتكاك الأرض واستعباد أبناءها دفع سكان غرب البلاد للطلب من الشيخ محي الدين ابن مصطفى بقيادة المعركة ضد الغزاة ولكن الأخير اعتذر لكبر سنه ونصحهم بمبايعة ابنه عبد القادر، وإثر مبايعته يوم 27 نوفمبر 1832م شرع في تأسيس دولته وتنظيم مقاومته يسيطر على مناطق من البلاد ولتنتهي باستسلامه في عام 1847[1].

وقد صاحب احتلال مدينة قسنطينة وإخضاع القسم الشرقي من الجزائر سنة 1837 أعمال نهب استعمارية ووحشية إذ استولى الفرنسيون على الأراضي والأموال وكنتيجة لهذه الأعمال اندلعت الاضطرابات وشرعت قبائل شرقي الجزائر في خوض الحرب ضد الغزاة[2]، وقد أدت أعمال الاستعمار إلى كارثة اقتصادية تامة في الأرياف الجزائرية في غضون الأعوام 1868 إلى غاية 1870، عمت البلاد المجاعة واقتات الناس من الحشائش ووصل الأمر في حالات كثيرة إلى أكل لحوم البشر، مما أدى إلى تناقص السكان وقيام الانتفاضات في عديد من المناطق ليشتد التذمر بعد انتقال السلطة إلى كبار المعمرين الفرنسيين الذين كانوا يظلمون السكان الأصليين، مما أدى إلى ردة فعل تمثلت في الثورة يوم 14 مارس 1871 بقيادة المقراني[3].

كما ترجع أسباب هذه الانتفاضة إلى ما يلي:

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 108-115.

[2] فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ط 8، بيروت، 1985، ص 209-213 .

[3] فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي، المرجع نفسه، ص 319-321.

– تنصيب ضابط فرنسي في برج تارمالت سنة 1855، وفقدان مواد الضريبة التقليدية في سنة 1858.

– مصادرة جزء من أراضي الأملاك العامة وتعويض وكلاءه بشيوخ تحت إشراف السلطة الفرنسية، وعد هذه الأسباب الحقيقية التي دفعت لتحريك الثورة، لكن المبادرة جاءت من الجماهير، إذ تواصلت الحرب بعد موت القادة الرئيسيين قبل أن تعم كل البلاد خارجة بذلك كجال المقراني[1].

–وعلى غرار الجزائر منذ انتصاب الحماية بتونس عام 1881 واشتعال القتال من خلال ردة فعل قبائل وسط البلاد وجنوبها، إضافة لمدينتي صفاقس وقابس ضد نفوذ الباي وضد نفوذ حماته الجدد، أما القياد القدامى والرؤساء التقليديون بتونس ومن أبرزهم علي بن خليفة، فقادوا الحركة وبصحبتهم الأهالي من وادي مجردة إلى التخوم الجنوبية، ولكن هذه المقاومة المسلحة لم تدم إلا صيفا واحدا، ويعتبر شهر أكتوبر عام 1881 إيذانا بتشتت الثائرين واندحارهم إلى طرابلس المجاورة[2].

وقد عرفت تونس انتفاضة الفراشيش أو أحداث تالة القصرين 26 أفريل 1906 بقيادة الوالي عمر بن عثمان وقد اندلعت هذه الانتفاضة في ظل ظروف خاصة، إذ استولى الاستعمار الزراعي على معظم الأراضي الخصبة وتحول أكبر قسم من الأهالي إلى فقراء،

[1]محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 212، 214.

[2]محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 112.

في المقابل كان المعمرون يعيشون بالمنطقة ظروف حسنة وتعود أسبابها الحقيقية إلى الاستغلال الاستعماري المنجمي والفلاحي، إذ يسيطر الرأسماليون الاستعماريون على جل ممتلكات الأهالي وتجريد السلطات الاستعمارية الفلاحين من أراضيهم.

توجه الفلاحون التونسيون في مسيرة مقدسة كما يطلق عليها نحو تالة، وبمجرد وصولهم أطلق عليهم الرصاص، دون أن يطلق أحد منهم أي طلقة رغم وجود بنادق بحوزة بعضهم وقد انتهت بالقيض على حوالي 59 من المهاجمين وتعرض العديد إلى الإعدام والتجويع والإهانة[1].

لتعرف تونس اندلاع أحداث الزلاج سنة 1911، إثر طلب تقدمت به بلدية العاصمة لدى إدارة الملكية العقارية لتسجيل مقبرة الجلاز، وذلك لحمايتها من محاولات الاغتصاب التي يقوم بها إيطاليون من مستغلي مقاطع الحجارة، مما أدى بالتونسيين إلى الاجتماع أمام باب المقبرة يوم 7 نوفمبر 1911 للحيلولة دون وقوع عملية التسجيل وقد خشي التونسيون من استيلاء الفرنسيين على تلك الأراضي المقدسة من مقبرة وحبس تحويلها لصالح المعمرين، وقد حدثت مواجهات ما بين التونسيين والشرطة، وترجع الأسباب العميقة في تدهور

[1] رامي سيدي محمد، المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس، دراسة تاريخية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2007، ص 154–161.

أوضاع التونسيين إثر سياسة انتزاع الأراضي من أصحابها التونسيين وإغراق السوق بالموضوع الأوربي[1].

من حيث شكل المقاومة: تنوعت أشكال المقاومة الشعبية سواء في الجزائر أو تونس، حيث شهدت كل منهما مقاومة شعبية مسلحة وعنيفة ومقاومة شعبية سلمية، عدا أن المقاومة الشعبية السلمية في الجزائر شهدتها المرحلة الأولى من الاحتلال، وكانت عبارة عن عرائض ورسائل احتجاج يتزعمها الأعيان مثل حمدان بن عثمان خوجة، أما في تونس كان هذا النوع من المقاومة الشعبية في المرحلة الثانية التي أعقبت مرحلة الاحتلال التي شهدت فتور الثورات الشعبية المسلحة، كانت المقاومة الشعبية السلمية في تونس في مجملها عبارة عن تظاهرات واحتجاجات ورفض سلمي لقرارات سلطة الحماية[2].

تشابه الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية للمقاومات الشعبية في الجزائر وتونس إلى حد كبير بين البلدين، ذلك أم المستعمر واحد وهو فرنسيا والسياسة متشابهة رغم اختلاف طبيعة الاحتلال بين البلدين.

إن الدوافع الاستعمارية اقتصادية بالدرجة الأولى، تقوم على استنزاف الثورات ونهب الممتلكات وانتزاع الأراضي الفلاحية مما جعلها سببا مباشرا في قيام الثورات، خاصة وأن المجتمعين الجزائري والتونسي يعتمدان على الفلاحة بالدرجة الأولى. تسبب

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 79.

[2] رامي سيدي محمد، المرجع السابق، ص 100.

انتزاع أراضي القبائل في الجزائر وإعطائها للمستوطنين إلى تردي احوال المعيشة بل انتشار البؤس، وبالتالي تجويع هذه القبائل كل هذه الأسباب أدت إلى قيام الثورات الشعبية[1].

كما نجد أن نتائج المقاومات كانت لها آثار إيجابية على السياسة الاستيطانية إذ أدت إلى مصادرة المزيد من الأراضي. كما نستنتج أن المقاومة في الجزائر بدأت في بدايتها ضد استيلاء الفرنسيين على ممتلكاتهم تحدي للسياسة الاستيطانية، إلا أنها في تونس كانت بدايتها ضد الاحتلال وعرفت تأخرا في مقاومة السياسة الاستيطانية.

لتعرف بعدها الجزائر بداية ظهور الكفاح السياسي الذي ظهر في البداية بنزعة إصلاحية من خلال الحزب الذي أساسه الذي أسسه الأمير خالد[2] حفيد الأمير عبد القادر الجزائري[3]، إذ طالب الأمير خالد عبر جريدة الأقدام بحق الحصول على الجنسية الفرنسية بدون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية[4]، كما نجد حزب نجم شمال إفريقيا 1926 برئاسة مصالي الحاج الذي أخذ عدة تسميات نظرا لظروف الاحتلال الفرنسي[5].

---

[1] رامي سيدي محمد، المرجع السابق، ص 105.

[2] الأمير خالد، من مواليد 10–فيفري 1875 بدمشق الشام، انتقل عام 1892 مع والده إلى الجزائر، دخل الكلية العسكرية سان سير عام 1893، (للمزيد ينظر: لبسام العسلي، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط، 2دار النفائس (د، ب)، 1984ن ص 09).

[3] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 14.

[4] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 221.

[5] محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 14.

حيث كان في البداية عبارة عن حركة تنحصر في جموع العمال بعامل باريس للدفاع عن مصالح مسلمي شمال إفريقيا المادية والأدبية والاجتماعية ليتم حله سنة 1929[1]، تنظمت مطالب النجم خمسة عشر (15) نقطة خلال مؤتمر بروكسل المعادي للاستعمار الذي تم عقده بتاريخ 10–15 فبراير1927، من ضمن هذه المطالب إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الجزائريين[2]، كما اعتمد في البرنامج على جملة من المطالب منها:

– مصادرة الممتلكات الفلاحية الكبرى التي تمّ الاستيلاء عليها من طرف الإقطاعيين الأعوان المعمرين، الشركات الرأسمالية الخاصة وتسليم هذه الأراضي المصادرة إلى الفلاحين الذي حرموا منها وعودت الأراضي والغابات المستولى عليها من طرف الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية[3].

كما برزت جمعية العلماء المسلمين التي تأسست بتاريخ 5 ماي 1931 برئاسة ابن باديس ويساعده كنائب البشير الإبراهيمي[4]. إذ دعا رئيسها عبد الحميد بن باديس لعقد المؤتمر الإسلامي في السابع جوان 1936[5]، ويعتبر أول تجمع لاتجاهات وطنية تضمنت مطالبة

[1] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير: القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، تر: المنجي سليم وآخرون، ط 3، الدار التونسية للنشر، تونس، 1976، ص 139.

[2] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 366.

[3] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 304.

[4] محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 291–292.

[5] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 252.

الإقطاع على انتزاع الملكية وتوزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين والمزارعين.

أما تونس فقد عرفت في أوائل القرن العشرين محاولات فردية قام بها بعض رجالات تونس ضد ممارسات السلطة الفرنسية ومشاريعها الاستعمارية، من أشهرهم محمد السنوسي البشير صفر[1]. طالب هذا الأخير العضو المؤسس لجريدة الحاضرة والجمعية الخلدونية ورئيس الأوقاف في 24 مارس 1906 بمناسبة تدشين مأوى التكية للفقراء والمعوزين، عرض إصلاحات كانت الجماهير التونسية تطلع إليها ملفتا إلى حالة الفقر التي يعيشوها التونسيون. أرجع الأسباب إلى سلب الإدارة الفرنسية الأراضي وتدهور تجارة التونسيين، وقد أوصى البشير صفر بالحفاظ على ملكية التونسيين الفلاحية[2].

قامت جماعة الشباب التونسي بالمهجر وهم من ذوي التكوين الزيتوني من خلال مجلة المغرب، وهي مجلة أساسها محمد باشا جانبه في ماي 1916 بالتنديد بكل شوائب النظام الاستعماري مثل استلاب الأراضي والجور والاضطهاد في تحصيل الضرائب[3].

[1] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص 83.

[2] علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904–1934، ط 1، تع: عبد الحميد الثاني، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة (د، ب، ن)، 1999، ص 135–137.

[3] علي المحجوبي، المرجع نفسه، ص 156.

عرض الثعالبي في مؤلفه تونس الشهيدة برنامج يتضمن إلغاء الإجراءات الحكومية بمصادرة الممتلكات والاعتراف بحق ملكية القبائل للأراضي التي يقطنونها إلى مشاركة التونسيين مثل الأجانب في اتباع أراضي أملاك الدولة[1].

في إطار عمل الأحزاب التونسية قام الحزب الدستوري الحر القديم الذي تأسس في مارس 1920 والذي كان من مطالبه احترام الحريات الفردية وحرية السكن بالنسبة لجميع السكان بصرف النظر عن العرق والدين. كما طلب إنشاء مجلس تفاوضي يتكون من تونسيين وفرنسيين، منتخبين بالاقتراع العام يهدف إلى ضمان استقرار القانون بالإيالة وأستخلص من نظام المراسيم التي يتم إصدارها ووضعها وتنفيذها[2].

مما سبق نجد الأحزاب السياسية في تونس أو الجزائر كانت تطالب بوقف الاستيطان من خلال رفضها سياسة انتزاع ومصادرة الأراضي ومطالبتها بإرجاعها إلى أصحابها الأصليين.

مواقف الأحزاب من التجنيس والتعليم بالجزائر:

قام قادة الجمعية بحركة نشيطة تدعو على مقاطعة البضائع اليهودية ومحاربة فكرة إعطاء الجنسية الجماعية للجزائريين، فنشرت عدد جويلية 1934 بجريدة الشهاب مقالا سياسيا

[1] عبد العزيز الثعالبي، االمصدر السابق، ص 209.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 241، 247.

جاء فيه «إن الخمسة ملايين من المسلمين لن يقبلوا الجنسية الفرنسية ولن يقبلوا الحقوق التي تعطى لهم إلا إذا أخذوا الجنسية»[1].

وقد ارتكزت الجمعية في جهودها على نشر الثقافة العربية ومقاومة البدع والخرافات ومحاربة دعاة التجنيس إيمانا بأن نشر الوعي هو السبيل الوحيد لحماية الشعب من الانحراف، ولقد كان ابن باديس واعيا لخطورة التجنيس وأنه يرمي إلى إرغام الشعب الجزائري على التخلي على دينه الإسلامي وقوميته العربية الإسلامية وحمل على عاتقه تحقيق إصلاح ديني واجتماعي بالجزائر، وقام يعنف دعاة الإدماج والتجنيس، وعندما أنكر دعاة التجنيس وجود الجزائر القومي والتاريخي صاح في وجوههم عام 1936 بقوله « فننا نرى الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر الأمم، وهي لا تزال حية ولهذه الأمة تاريخها اللامع وحدتها الدينية واللغوية»[2].

إلا أن موقف رابطة النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين عام 1931 المتشبعة بالثقافة الفرنسية، والتي تجهل التاريخ القومي الحضاري لشعبها العربي الإسلامي، فأخذت تدعو إلى فكرة الإدماج والتجنيس من أبرزها فرحات عباس وابن جلول، وقد عبر فرحات

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 252.

[2] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 90–91.

عباس عن أفكاره من خلال كتابه "الشاب الجزائري" حيث حملت أفكاره تقليد أوربا واحترام الإسلام واللغة العربية[1].

كما أنهم سيل من العرائض من مختلف المدن والمناطق على إدارة الاحتلال في الجزائر على البرلمان في باريس موقعة من قبل الآلاف من الجزائريين ومن أبرزها عريضة سكان قسنطينة التي وقعها قرابة الألفي شخص، ينتمون إلى مختلف المناطق بالعمالة، حيث عبرت عن رفضها الجماعي للتجنيس بطريقة مهذبة ولبقة، حيث ترى أن الوضع الذي عليه الجزائريون لا يؤهلهم التمتع بحقوق المواطنة الفرنسية نظرا لانتشار الأمية بينهم، وجهدهم للقوانين الفرنسية[2].

في الجانب التعليمي، كان يهدف برنامج الأمير خالد إلى حق المواطنة الفرنسية، خلق جامعية عربية والتعليم الإجباري باللغة العربية والفرنسية، كما استمر الشعب الجزائري في رفض السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ومقاومتها طوال الوجود الاستعماري بمختلف الوسائل وكان سبيلهم في ذلك رفضهم كل ما يأتيهم من الإدارة الفرنسية[3].

على الجانب الآخر شرعت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها بنادي ترقي إلى تأسيس المدارس لإعداد جيل جديد مشبع بالمبادئ والقيم الإسلامية ومتقن للغة للمحافظة عليها، إذ ذكر الشيخ الإبراهيمي ذلك بقوله: "جاء الدور الثاني لجمعية العلماء

[1] يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 39-94.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص ص 171-172

[3] ناهد إبراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 64.

وهو دور التربية الإسلامية والتعليم العربي الابتدائي الحر ...للجمعية الآن (1954) بل للأمة الجزائرية أكثر من مائة وخمسين مدرسة ابتدائية حرة رغم الاستعمار الفرنسي".[1]

احتوت مطالب النجم للجبهة الشعبية في إطارها الاجتماعي إجبارية التعليم ومجانيته في الابتدائي وإصلاح التعليم الثانوي وإتاحة الفرص لدخول التعليم العالي وزيادة المنح للنابغين الطلاب وجعل اللغة العربية إجبارية.[2]

المواقف التونسية من التجنيس والتعليم:

استغل الزعماء الدستوريون صدور قانون التجنيس بتاريخ 20 ديسمبر 1923 لشن حملة صحفية ضد السلطة الاستعمارية بواسطة الصحافة (الأمة العصر الجديد، المرشد الأمة) مبينين أن مشروع التجنيس يمس هوية التونسي.[3]

وقد عرفت سنة 1930 معارضة السكان لدفن المتجنسين بالمقابر الإسلامية حيث تمكنت الجماهير الشعبية يوم 31 ديسمبر 1932 من منع دفن متجنس معروف يسمى شعبان بالمقبرة الإسلامية في بنزرت.[4]

إثر صدور مرسوم كريميو سنة 1870 الذي كان يقضي بتجنيس اليهود الجزائريين دفعة واحدة، وعملوا على تطبيق هذا المشروع نفسه في تونس، وقد شعر عرب تونس

---

[1] رشيد مياد، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين اتجاهها 1830-1954، مجلة دراسات وأبحاث، (مج، 14)، (ع، 1)، 2022، ص 860.

[2] أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، المرجع السابق، ص .136

[3] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 92.

[4] علي محجوبي، جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص 527.

بخطورة هذا الموقف الذي أصبح يتحدى وجودهم في كل لحظة من تهجير جلب جاليات أجنبية وتوطينها في تونس من مالطيين وكورسكيين وإيطاليين وفرنسيين، فتزعم علي حانبه أحمد الصافي حركة المقاومة وقاموا بمقاطعة اقتصادية لليهود واستطاع الشعب التونسي إثر مقاطعته لليهود أن ينشط اقتصاديا.[1]

في مجال التعليم قامت جماعة الشباب التونسي بمناقشة مسألة إصلاح التدريس بالجامع الأعظم (1909-1910).[2]

وفي سنة 1910 قام طلبة جامعة الزيتونة بمظاهرات وأضربوا عن الدراسة مطالبين بإصلاح التعليم الزيتوني، حيث بدأ كفاح الزيتونيين من اجل إصلاح التعليم منذ عام 1901 وفي سنة 1907 شكلوا جمعية طلابية خاصة بهذا تسمى جمعية طلبة الزيتونة.[3]

تشابهت المواقف الجزائرية والتونسية سواء التجنيس والتعليم من خلال رفضهم لعملية التجنيس عبر مطالب الأحزاب والشعوب مع أن المواقف الجزائرية اتسمت بالعنف كونها أنها كانت مسلحة تجسد ذلك من خلال مرسوم كريميو بالجزائر الذي بعد من أسباب ثورة المقراني[4] بينما في تونس نفس الإجراء أدى إلى مقاطعة اقتصادية لليهود[5]

المطلب الثالث: من حيث القوانين

لقد وجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر أنماطا من الملكيات الزراعية وأهم سمة مميزه لهذه العقارات هي: افتقارها إلى الضوابط القانونية مثل العقارات الموجودة في تونس وهذا

[1] الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة (1830-1956)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، (د.ت)، ص 420

[2] محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص 14.

[3] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 42.

[4] ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص 54.

[5] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص 42.

ما أدى إلى تعرضها لاعتداء أو الانتزاع من قبل السلطة، وبسبب هذه الفوضى في الملكية الزراعية من الناحية القانونية تذرعت سلطة الاستعمار لتدخل لصالح المستوطنين، فالاستعمار في الجزائر وضع القوانين التي ستفيده في الحركة الاستيطانية ونجد نفس الشيء في تونس، وربما قد يكون قد أخذ ذلك من تجربته في الجزائر وقام بتطبيقها على تونس.

وإن هدف من هذه القوانين هي انتزاع ملكية في الجزائر وتونس فعلى سبيل المثال طبقت فرنسا قانون سينانوس كونسولت سنة 1863 وقانون فارني 1873، وفي تونس طبقت قانون جويلية 1885 سالف الذكر وتعتبر من أخطر القوانين التي طبقت على المجتمع الجزائري والتونسي على حد سواء، ومن الجدير بالملاحظة أن الإدارة الاستعمارية استغلت الأرض الجزائرية والتونسية من أجل زراعة الكروم وهذا لتعرض مزارعها في فرنسا إلى مرض سنة 1880 يدعى فيلوكسيريا، وفي سنة 1885 تعرض مرة أخرى لمرض آخر لقد تمّ ذكره وهذا ما أدى إلى تشجيع المستوطنين على زراعة الكروم في الجزائر وتونس لكي تسد حاجياتها من إنتاج الخمور[1].

ويجدر الإشارة إلى أن الاستعمار قد مس بهذه القوانين الأوقاف العامة والخاصة للجزائر وتونس وأصبحت تابعة لأملاك الدولة حيث أن الأوقاف تشغل مساحات معتبر من المساحة الإجمالية للبلدين الجزائر وتونس، وهناك تشابه أيضا في النهب الاستعماري للغابات حيث أصدرت الحكومة الفرنسية سلسلة من القرارات استولت من خلالها على الغابات لكلا البلدين.

[1] جيلالي صاري، المرجع السابق، ص ص 111-215.

ويمكن القول بأن هذه القوانين ساهمت في فقدان الأرض قيمتها كرمز من رموز الثورة واكتسبت قيمة اقتصاديا فارتفعت أثمانها ارتفاعا ملحوظا[1].

المبحث الثاني: أوجه الاختلاف

المطلب الأول: من حيث طبيعة الاستيطان وسلطة المعمرين بالبلدين

في إطار سياسة الإدماج الفرنسية اعتبرت الجزائر كواحدة من المقاطعات الفرنسية، لما وراء البحار، وابتداء من عام 1848م ستصبح رسميا مجرد امتداد للتراب الفرنسي.[2] يديرها حاكم عام تابع لوزير الحربية في باريس ويساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية والعسكرية.[3] حيث تمحورت السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر حول الإلحاق الكلي للجزائر بفرنسا، وربطها عسكريا واقتصاديا وثقافيا بدولة الميتروبول.[4] بينما سيطرت فرنسا على تونس بشكل غير مباشر مع الإبقاء على اسم الباي، يتواجد بها مقيم عام فرنسي بمرسوم من رئاسة الجمهورية الفرنسية.[5]

نجح الاستعمار الاستيطاني في الجزائر بالقوة ورعاية مئات الآلاف من المستوطنين وهي تجربة طبقت على نطاق أقل بتونس واحتفظت هاته الأخيرة بسيادة الوطنية ولم تنتقل السيادة للمستوطنين كما حدث بالجزائر كضم أرض تونس للأراضي الفرنسية رسميا.[6]

الاستعمار الزراعي بتونس هو استعمار إقطاعي حيث يتميز بالملكيات الكبيرة، إذ أنشأت أربع جمعيات رأسمالية تمتلك مساحة أربعة وثلاثون ألف (34000) هكتار أي ما يعادل 23 % من مجموع الملكيات الأوروبية وعلى العكس من ذلك نجد بالجزائر استعمار

---

[1] جيلالي صاري المرجع السابق، ص215.

[2]– امحمد مالكي، المرجع السابق، ص157.

[3]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص08.

[4]– امحمد مالكي، المرجع السابق، ص158.

[5]– جميل بيضون وآخرون، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد، 1991، ص112.

[6]– عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص80.

ديمقراطي حيث تنتشر الملكيات الصغيرة، وتؤكد الأرقام على ذلك ففي سنة 1897م وجد بتونس 275 مالكا أوروبيا لمساحة تقدر بـــ أربع مائة وست وسبعون (476000) ألف هكتار، بينما لوحظ أن مساحة قدرها أربع مائة وخمسة وثلاثين ألف (435000) هكتار بالجزائر يملكها تسعة وثلاثون ألف(39000) مستوطن.[1]

سلطة المستوطنين بالبلدين:

سيطر المستوطنون بالجزائر على توجيه الحكم وأحيانا ضد سلطة المركزية بفرنسا، كما حدث عندما شن المستوطنون وأغلبهم أوروبيون آنذاك حملة ضد الإمبراطور نابليون الثالث وتمكنهم من الجزائر، فوصل بهم الأمر أحيانا إلى فرض حاكم عام كلما تمكنوا من الضغط على باريس.[2]، ويذكر فرحات عباس بأن المستوطنين كانت لهم قوة خارقة للعادة، إذ تجمعهم داخل وحول المندوبات المالية التي تطورت إلى برلمان جزائري حقيقي وإدارتهم لثلاث مائة بلدية موزعة عبر البلد، وتشكيلهم للأغلبية في مجالس العامة الثلاثة وتمثيلهم وحدهم في غرفة نواب ومجلس الشيوخ مكّنهم من السيطرة على الجزائر ، وأصبح نفوذ كبار المعمرين دولة داخل دولة يتصرفون في البلد كيف يشاءون، ويمنحون الأموال الطائلة بالقضاء على من يخالفهم ويمنعون السلطة الفرنسية من التدخل في شؤون المستعمرات [3]

إلا أن سلطة المعمرين ونفوذهم يختلف في الجزائر عن تونس فالمعمر بالجزائر يهدف إلى استقلال الجزائر داخليا ليتسنى له فعل ما يريد دون تدخل الدولة الفرنسية، وهذا ما أكده مصالي الذي ذكر بأن استقلال المعمرين بالجزائر حاصل من خلال المجلس المالي

[1]– صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 200.

[2]– عبد الكريم غلاب، المصدر السابق، ص80.

[3]– فرحات عباس، الشاب الجزائري، 1930، تر أحمد منور، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص32 .

الذي يستحوذ عليه هؤلاء ويتصرفون كما يرغبون وليسترده الجزائريون لابد أن يشارك الشعب الجزائري انتخاباته بكل ديمقراطية وكان مصالي يردد لا خيار لنا إلا الاستقلال[1]

لم يكن أحد من الشعب الجزائري يحلم أن يكون يوما ما وزيرا أوليا أو في أي منصب أو مسؤولية مهمة في الإدارة الجزائرية، وصفة الأهلي تمنعه من ذلك فهو من الدرجة الأدنى، ففرنسا استسلمت لضغط المعمرين ومكنتهم من رقبة الجزائريين ومصيرهم منذ سنة 1900م بعد أن منحتهم ما يشاؤون من قوانين تفرض سيطرتهم على دواليب الحكم، فنالوا الاستقلال المالي على فرنسا والشخصية المدنية.

بينما المعمر الأوروبي في تونس كان يطالب بتمثيل مناصفة بينه وبين تونسيين في تسيير الدولة وأساس الأزمة في تونس محوره حول مصير ومكانته الجالية الفرنسية في تونس، فهل لها الحق في تمثيل مناصفة بمؤسسات الدولة التونسية، حيث كان الوطنيون التونسيين يرفضون ذلك في حين نجد الجالية الفرنسية تدعم الطرح وتلح عليه.[2]

فالجالية الأوروبية في تونس كانت تتمسك بمذكرة وزير الخارجية روبير شومان إلى الباي محمد الأمين بتاريخ الخامس عشر (15) من ديسمبر 1951 التي تؤكد على بقاء تونس محمية فرنسية وعدم إقصائهم من التمثيل في تسيير المؤسسات السياسية حيث كان التجمع الحزب الفرنسي الذي يرأسه أنطوان كولونا ممثل الجالية في تونس يؤكد على حق تمثيل الجالية في كل المجالس سواء في فرنسا أو تونس بما في ذلك مجلس الجمهورية الفرنسية .

وعلى الرغم من أن تونس ترضخ للحماية الفرنسية إلا أن التونسيين قد تولوا مناصب قيادية في إدارة الشؤون التونسية، فمن من تولى مناصب في وزارة التونسية كصالح بن

---

[1]– أحمد غريسي، الحركة الوطنية في الجزائر وتونس (1945–1956) دراسة تاريخية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2021، ص334 .

[2]– أحمد غريسي، المرجع نفسه، ص334 .

يوسف، ومحمد بدري، وغيرها من قادة الحركة الوطنية، كما كانوا يجالسون الفرنسيين في الإدارة والمجالس المنتخبة كانت لهم صفة المواطنة ولم تكن لهم صفة الأهلي مثل الجزائر.[1]

المطلب الثاني من حيث التطور

اكتسى الاستيطان بالجزائر من1830إلى 1840م طابع فوضوي إلى أن أصبح شرطًا للاحتلال[2] ثم أصبح استعمارا رسميا مقننا بجملة من المراسيم والأنظمة ليعزز أخيرا بالمبادرات الخاصة القاضية بضرورة العمل على تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأشخاص والشركات[3]

على العكس من ذلك نجد تونس ستشجع في البداية على تقديم الاستيطان الحر (الأفراد والشركات) على الاستعمار الرسمي (الدولة) على الرغم من أن الأهداف والأبعاد واحدة [4]

كما عرفت الجزائر استيطان إحلالي حيث سادت بالجزائر خلال المرحلة الأولى للاستعمار الفرنسي الاستيطاني نظريات الإبادة العرقية لفسح المجال أمام المستوطنين حيث كان الاستعمار يهدف إلى إحلال أمة مكان أمة أخرى، ويذكر آخرون أن هذه الفكرة وضعها منظري المجتمع الاستعماري الاستيطاني في الجزائر المسمى أرموند فكتور هان AV.Hail

[1]– أحمد غريسي المرجع السابق، ص335.

[2]– شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص 41.

[3]– امحمد مالكي، المرجع السابق، ص135.

[4]– امحمد مالكي، المرجع السابق، ص139.

الذي وجه سنة 1832م نداء إلى الأمة بالجزائر يقول فيه باستحالة إدماج السكان الأصليين وأتى بشرعية طردهم إلى الصحراء، أو إبادتهم في حال المقاومة.[1]

على العكس من ذلك عرفت تونس استعمار استيطاني واستغلالي في نفس الوقت بواسطة رؤوس الأموال خلال مرحلته الأولى [2]

في تونس تم الاستحواذ على معظم الأراضي بطريقة خاصة وبدون معونة مباشرة من السلطات أي استعمار خاص باستثناء أراضي القبائل المشاعة وخاصة أراضي الأوقاف المكرسة للأغراض الدينية والخيرية، والتي تعتبر ملكية لا تصادر، بالتالي لا يمكن أن تنتقل إلى ملاكين جدد، ولتيسير استيلاء الفرنسيين على أرض تستهويها أباح تشريع الحماية للمراسيم أعوام1885،1898، 1905م وهكذا حصل الفرنسيون على إمكانية ابتياع الأراضي[3]

أما في الجزائر ففي إطار سياسة الإدماج سعت فرنسا إلى إعطاء أراضي زراعية في الجزائر إلى أفراد وأسر تأتي من الخارج يكون لها حق استغلالها سواء امتلكوها أو لم يمتلكوها، وكانت وسائلهم في ذلك نزع ملكية قطع أراضي الصغيرة وتجميعها في قطع كبيرة باسم الإصلاح الزراعي، تباع بالمزاد العلني، والتي لا يستطيع الجزائريون المسلمون في غالب الأحيان شرائها أمام قوات المحتل[4]

لم يكن هناك مستوطنون صغار بتونس كما في الجزائر، ولعبت الشركات الاحتكارية الفرنسية دورا هاما في الاستيطان في تونس في السيطرة على الأرض وفي الإشراف على

---

[1]– الطاهر العمري، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر، الندوة العلمية الأولى بجامعة الأمير عبد القادر في العلوم الإسلامية، قسنطينة، ماي 2008، ص143.

[2]– محمد الهادي الشريف، المرجع السابق، ص101.

[3]– فلادمير بوريستوفيتش لوتسكي، المرجع السابق، ص337 .

[4]– ناهد براهيم دسوقي، المرجع السابق، ص29.

جلب المهاجرين، واستثمار الأراضي، وتسويق المنتجات من أبرزها الشركة الفرنسية الإفريقية، وشركة فوسفات وحديد قفصه وشركة الإبحار الفرنسية، والاتحاد العقاري التونسي.[1]

إن الأوروبيين المقيمين بتونس أقل من الجزائر فهم حسب الإحصائيات مائتين وتسعة وثلاثون ألف وخمسمائة وتسعة وأربعون (239549) سنة 1946م، مقابل ثلاثة ملايين ومائتين وثمانين ألف وتسع مائة واثنان وخمسون (3280952)، ولهم تأثير أقوى لما يتمتعون به من تأييد مستمر من إدارة لا عليها إلا القليل من المراقبة والذين أطلقوا على أنفسهم اسم المتفوقين، وهم كبار المعمرين ورجال الأعمال[2]

السنوات	1831	1831	1847	1851	1856	1857	1866
عدد المستوطنين في الجزائر	3000	25000	109400	131000	160798	181000	217990
عدد المستوطنين في تونس	/	/	/	/	/	/	/

[1]– عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص39 .

[2]– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص78.

الجدول رقم (01): يوضح عدد المستوطنين في الجزائر وتونس[1]

1870	1881	1891	1896	1901	1906	1911	1945
250000	/	/	/	683000	/	922000	/
/	8900	52700	81200	107000	125756	145382	24300

[1] من إعداد الطالبتين طرفاية حنان وعبد اللاوي ابتسام، استنادا إلى المراجع (شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسيير "المرجع السابق"، ص 87/ مصطفى هشماوي، المرجع السابق، ص 12/ عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 19/جمعة عليوي، فرحاني خفاجي، المرجع السابق، ص 259/ بلعربي نورالدين، المرجع السابق، ص 30، حمودي إبرير، القوانين والتحفيزات الفرنسية والصهيونية، ودورهما في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين، 1850–1950، دراسة مقارنة في الآثار والنتائج، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، (مج، 14)، (ع، 3)، 2021، ص 351.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نجد أن عدد المستوطنين في الجزائر خلال فترة 1831-1847 كان بطيء لتعرف بعدها تزايدا من 1851-1870 وهذا في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية وهذا راجع لسياسة الامتيازات التي انتهجتها وفي فترة 1870-1911 تضاعف عدد المستوطنين بصفة كبيرة ويعود إلى إصدار مرسوم كرميو 24 أكتوبر 1870 الذي يقضي بتمتع اليهود بالجنسية الفرنسية.[1]

ولاحظنا أنه بالنسبة للمستوطنين في تونس.

هناك تزايد وذلك من 1881-1911 وهذا راجع إلى المغريات المادية والمعنوية التي وضعتها الحكومة الفرنسية لاستقرارهم في تونس، أما في فترة 1911-1945 فقد عرفت تضاعف عدد المستوطنين وهذا يعود للسياسة لاستيطانية التي انتهجتها فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى ومن خلال هذا التحليل نستنتج بان عدد المستوطنين في الجزائر كان أكبر مقارنة بالمستوطنين في تونس.

نلاحظ في السنوات التالية 1881-1891-1901-1911 أن عدد المستوطنين في الجزائر كان أكبر بالمقارنة مع عددهم في تونس.

جدول رقم (02): يمثل عدد الجاليات في الجزائر[2]

السنوات	فرنسيون	الإسبان	الإيطاليين	الأنجلو مالطيين	**المجموع**
1833	3478	1291	1122	1213	7104
1836	5485	4592	1245	1802	13724
1841	16677	9478	3258	3795	33208
1845	46339	25335	7758	8047	87479
1851	66050	41558	7555	7507	122767

[1] أكرم بوجمعة، اوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية، (ع .28)، 2016، ص 164.
[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 198.

1856	92750	42218	9472	7114	151554
1861	112229	41845	11815	9378	175267
1866	1221119	58510	16651	10627	230
1872	129601	71366	18351	11512	230830

الجدول رقم (03): يوضح عدد الجاليات في تونس في مختلف السنوات[1]

السنوات	فرنسيون	إيطاليون	مالطيون	**المجموع**
1881	700	11200	7000	18900
1886	3500	16750	9000	29250
1891	10000	31000	11700	52700
1896	16000	55000	10200	81200
1901	24000	71000	12000	107000
1906	346000	11156	10000	367156
1911	46000	88082	11300	145382

من خلال محتوى الجدول نلاحظ ارتفاع جالية الإيطالية مقارنة بالجالية الفرنسية مع تواجد للجالية المالطية في بداية الحماية وقد بقيت الجالية الإيطالية محافظة على تفوقها العددي على الجالية الفرنسية إلى غاية 1911، وهذا يعود إلى وضع فرنسا الاجتماعي آنذاك منها انخفاض سكان فرنسا وتراجع عدد الولادات كان قليل وحالات الطلاق أما الجالية الإيطالية فسبب ارتفاعها هو أنها أقرب بلاد إلى تونس إضافة إلى أن أهلها الأقدم من

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 198.

[2] جمعة عليوي، المرجع السابق، ص 259.

[3] سمير امين، المغرب العربي الحديث، تر: كميل ق.داغر، ط3، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص ص 34-35

الفرنسيين.[2] تدفق المهاجرين ما بين 1860 و1900 بالنسبة للجزائر، وبالنسبة لتونس تدفق الهجرة ما بين عامي 1890 و1920.[3]

الجدول رقم (04): يوضح عدد الهكتارات من الأراضي المصادرة في الجزائر وتونس من قبل الإدارة الفرنسية[1]

السنوات	1847	1870	1871	1881	1882	1885
الهكتارات في الجزائر	504116	418000	661130	/	/	/
الهكتارات في تونس	/	/	/	33000	443000	/

1898	1914	1917	1934	1954
1504116	/	2123288	2462537	2726000
440000	560000	/	654500	770500

من خلال معطيات الجدول الآتي يمكن القول بأن عدد الهيكتارات المستولى عليها من الجزائر قبل 1847 قليلة ولكن بعد هذه الفترة وخاصة من 1870-1954، نلاحظ ارتفاع كبير في نسبة الأراضي التي تم مصادرتها وهذا راجع إلى فشل ثورة المقراني وكذلك

[1] من إعداد طالبتين: طرفاية حنان، وعبد اللاوي ابتسام، استنادا للمراجع: علي محجوبي، المرجع السابق، ص، ص 135، 136 شارل روبير أجيرون تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 124، عبد الحميد زوز، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، المرجع السابق، ص 72.

هزيمة فرنسا عام 1870، أمام بروسيا ونزوح أعداد من سكان الألزاس واللورين وقيام فرنسا بتشدد في نزع الأراضي وإعطائها للمستوطنين[1].

أما في تونس نلاحظ أن مصادرة الأراضي في تونس كانت قبل فرص الحماية فعرفنا في الفترة الممتدة من 1881-1892، ارتفاع طفيف في عملية الاستيلاء على الأراضي في سنة 1914، إلى غاية 1945 وذلك استنادا إلى بعض الإحصائيات نجد تضاعف بشكل ملحوظ ويرجع هذا إلى تعويض فرنسا خسائرها في الحرب العالمية الأولى [2]

نلاحظ أن في السنوات 1934 و1954 زيادة عدد الهكتارات التي استولى عليها الكولون في كل من الجزائر وتونس، ونجد أن هناك اختلاف في عدد الهكتارات المستولى عليها بالجزائر وتونس.

[1] بشير بلاح المرجع السابق، ص 277.

[2] إسماعيل العربي، السياسة الاستيطانية ...، (المرجع السابق)، ص 166.

المطلب الثالث: انعكاساتها

***الاقتصادية:** لم تكن انعكاسات سياسية الاستيطان في مجال واحد دون الآخر، فمثلا في الجانب الاقتصادي عرف في الجزائر تحولا رهيبا بعد الاحتلال الفرنسي نتيجة التشريعات القانونية التي فرضتها –الإدارة الفرنسية–لصالح الأوروبيين بتشجيعهم على الاستيطان وتجلى في سيطرة المستوطنين على أخصب الأراضي بعد مصادرتها فأصبحت لها ملكيات[1]كبيرة نتج عنه تدمير الاقتصاد، [2]حيث تحول ملاك الأرض إلى عمال زراعيين يستعبدهم المستوطنين، وكانت تتراوح أجورهم ما بين نصف فرنك وفرنك ونصف فقط [3]وهذا يدل على الظلم الذي سلط عليهم.

إن الاستيطان الفرنسي في الجزائر فتح الباب أمام رأس المال الأوروبي[4]، وكذا استغلال الثروات الموجودة في الجزائر كالحديد والنحاس، وكانت هذه المواد تصدر خاما لتلبية احتياجات الصناعات الفرنسية.

كما نتج عن هذه السياسة الاستيطانية ربط الاقتصاد الجزائر بالاقتصاد الفرنسي وهذا لخدمة فرنسا بإنتاج كل ما ينفعها كالكروم لإنتاج الخمور وغيرها[5]، ويظهر انعكاس السياسة الاستيطانية على الاقتصاد تونسي في زعزعة الهياكل الاقتصادية المحلية، ففي المجال الزراعي مثلا عملت على سن مجموعة قوانين لمصادرة وسلب الأراضي وذلك لجلب المستوطنين كما زاحمت البضائع المشابهة والمماثلة للبضائع التقليدية، مما أدى إلى

---

[1] عميراوى أحميدة، آثار السياسية الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1954)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر،2007م، ص ص 49–58.

[2] محمد علي القوزي، دراسات في تاريخ العرب المعاصر، ط1، دار النهضة العربية.بيروت،1999م، ص470.

[3] بشير بلاح، المرجع السابق، ص 70.

[4] محمد داده، الحرب الاستعمارية الفرنسية الشاملة من أجل تحقيق، المشروع الاستيطاني في الجزائر، مجلة العصور الجديدة، (ع.6)، 2012، ص16.

[5] بشير بلاح، المرجع السابق، ص160.

تطور مصالح فرنسا بشكل هام وتمكينها من سيطرة بضائعها على البضائع المحلية في الأسواق التونسية، كذلك تطبيق النظام الرأسمالي الذي ترجمه الاستغلال الاستعماري من خلال السيطرة والاستحواذ على الميزانية التونسية [1]، كما أثر سن الضرائب وسياسة التميز العنصري بين التونسيين والمعمرين من ناحية الأجور ومناصب العمل والترقيات على الاقتصاد ،حيث أصبح اقتصاد البلاد التونسية شبيها باقتصاد أوروبا سابقا، وهذا يعني على استحواذ المهاجر الأوروبي في البلاد على أحسن الأراضي مما أدى إلى ارتفاع إنتاجهم.

ومن خلال هذا يمكن القول بأن أثر السياسية الاستيطانية على الاقتصاد في تونس كانت تختلف اختلافا يكاد يكون جذريا عنها في الجزائر أي أن في الجزائر كانت أكثر قسوة من تونس لأنها أرادات الحصول على أرباح أكثر بخسائر أقل.[2]

اجتماعيا: كان هدف الإدارة الفرنسية منذ البداية هو تفتيت القبيلة والقضاء على التنظيم الاجتماعي التقليدي في الجزائر فتزعزع بفعل انتزاع الملكية العقارية وهذا من أجل نجاح سياسته الاستيطانية، ولقد نجم عنها انتشار الفقر والمجاعات في حين وصل الفقر إلى نسبة تسعين بالمئة(90%)[3]، إضافة إلى انتشار البطالة نتيجة تجريد الشعب الجزائري من أملاكه وأرزاقه وطرده إلى المناطق النائية، وهذا ما أدى إلى ظهور طبقة العاطلين عن العمل[4].

وكان للعنصر الدخيل (الأوروبي) دور في ظهور أنماط وسلطات في المجتمع الجزائري خصوصا في المناطق الحضرية لتأثيرها بالقيم الثقافية الفرنسية واحتكاكها المباشر

---

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص 63.

[2] شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية ...، المرجع السابق، ص70.

[3] فؤاد عزوز، انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1830-1900، مجلة المواقف للبحوث، (ع،03)، مجلد 16، 2020م، ص ص 148-149.

[4] أبو القاسم سعد الله، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830-1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2007م، ص81.

بالمستعمر إضافة إلى اختلاط الألبسة المحلية بالأوروبية في بعض الحفلات[1]، كما ظهرت آفة جديدة وليدة سياسة الاستيطانية، وهي الهجرة التي عملت الإدارة الاحتلال على تشجيع التهجير وهذا من أجل طرد السكان الأرض من أراضيهم وممتلكاتهم والتي راح ضحيها مختلف الفئات والأعمار[2].

أما بالنسبة للمجتمع التونسي هو الأخر تأثر بالسياسة الاستيطانية وهذا واضح من خلال انتزاع جميع وسائل الإنتاج منه حيث عرفوا قلة الغذاء[3]، وانتشار الفقر كما انتشرت البطالة بين طبقات العمال الفلاحين، فالامتيازات التي نالها المستوطنون بالبلاد التونسية ألحقت الضرر بكل قطاعات المجتمع التونسي[4]، وكذلك استيلاء الفرنسيين على جزء كبير من الأراضي الخصبة أدى إلى ظهور المجاعات.

وهنا يمكن إبراز شدة أثر وانعكاس السياسة الاستيطانية في الجزائر وتونس في الجانب الاجتماعي هو أن المجتمع الجزائري تعرض أثناء فترة الاستعمار وخاصة خلال الخمسين سنة (50)الأولى إلى محاولة إبادته إما عن طريق القتل أو عن طريق ترك الأمراض والمجاعات أما في المجتمع التونسي لم يتعرض لهذا إلا بنسبة ضئيلة جدا ويرجع ذلك إلى اختلاف أهداف الاستعمار الفرنسي في كل البلدين فهي جاءت للجزائر لتبقى أما في تونس فجاءت إليها وهي مقيدة ولو شكليا ببنود اتفاقية الحماية ومن جهة أخرى أي لم تهتم بنزع أملاك التونسيين وطردهم إلى المناطق الفقيرة بنفس الشدة التي لجأت إليها بالجزائر [5]

---

[1] أحمد وادي، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر، مجلة الناقد، (ع،2)،2018م، ص303.

[2] فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص154.

[3] يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، ص66.

[4] علي محجوبي، جذور الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص55.

[5] علي البهلوان، تونس الثائرة، دار الهنداوي، تونس، (د.ت)، ص33.

ثقافيا: لم يكن الاستعمار الفرنسي الاستيطاني للجزائر راضي بوجود ثقافة جزائرية أصلية ذات جذور تاريخية فاعتبرها خطرا على وجوده تمنعه من بسط هيمنته على الجزائر، ولا شك أن فرنسا كانت في بداية عهدها في الجزائر تسعى إلى نشر اللغة الفرنسية كبديل للغة العربية، وجعل لغتها الأولى في الإدارة والتربية وهذا بالاعتماد على الأوربيين، لكي تتسلل شيئا فشيئا إلى المجتمع[1]لم تهتم الإدارة الاستعمار بتطوير تعليم الجزائريين المسلمين، ولم يكن جميع الأطفال الجزائريين المتمدرسين، وهذا بإلغاء المدارس الجزائرية التي تعلم اللغة العربية أغلقوا نحو ألف (1000) مدرسة ابتدائية وثانوية إلى جانب المساجد التي كانت تقام بها حلقات التعليم وأقاموا مكانها مدارس تعليم لغتهم القومية. ونتج عنه تصاعد نسبة الأمية وانتشار الجهل والبدع والخرافات والآفات الاجتماعية، وتدهور مستوى التعليم والثقافة العربية والأخلاق واختفاء أو ضمور الطبقة المثقفة[2]

أما بالنسبة للجانب الثقافي في تونس فقد عملت فرنسا على إدخال التعليم الفرنسي في المدارس الهدف منه هو تعليم اللغة الفرنسية إلى طبقة ميسورة في الإيالة من اجل استغلالها فيما بعد[3]، كما أثرت السياسية الفرنسية على مجموعة من المصلحين الذين طالبوا بنشر التعليم الفرنسي حتى في الكتاتيب ودمج أطفال العرب بأطفال الفرنسيين منذ الطفولة المبكرة ودعوا إلى أن يكون الشباب التونسي مثقف ثقافة فرنسية.

وفي هذا شأن نرى بأن الثقافة التونسية رغم ما تعرضت له من محاولات التشويه فإنها كانت أقل حدة مما تعرضت له الثقافة الجزائرية من محو كاد أن يكون شاملا حيث مس

[1] كميل ريسلير، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها (1830-1962)، تر: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر، د-ب،2016م، ص102.

[2] محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص471.

[3] عبد العزيز الثعالبي، المصدر السابق، ص68.

التعليم العربي والعادات والتقاليد وهذا ما لم تعرفه تونس حيث أبقى الاستعمار على حكومة تونس وثقافة شعبها.[1]

ملخص:

نستنتج أن السياسة الاستيطانية كانت أعنف بالجزائر من تونس وانعكاساتها أكبر على الجزائر، كما نجد أن طبيعة الاستيطان اختلفت بين البلدين وسلطة المعمرين بالجزائر كانت أشد تشابهت الآليات الاستيطاني المتعة بكلا البلدين.

[1] الطاهر عبد الله، المرجع السابق، ص37.

الخاتمة

تعرضت الجزائر وتونس إلى سياسة استعمارية استيطانية ظالمة، إذ تعرض الشعبين لأسوء أنواع الاستغلال والاضطهاد والعنصرية ومن خلال دراستنا لموضوع هذه السياسة الاستيطانية لكلا البلدين توصلنا إلى النتائج التالية:

-ارتبط نمو السياسة الاستيطانية في الجزائر بالاستيطان الرسمي والخاص، إلا أنه ارتبط في تونس بنمو الاستيطان الرسمي.

- تم تطبيق السياسة الاستيطانية في الجزائر وتونس من خلال سن القوانين للاستيلاء على الأراضي من جهة وتشجيع الهجرة الأوروبية من جهة أخرى للتمكين العنصر الأوروبي من الاستيطان.

- الاستيطان الفرنسي اتسم بطابع العنف والاستغلال الاقتصادي لثروات البلاد وتوطين العنصر الأوروبي والفرنسي خاصة وإغرائه بالامتيازات لضمان استقراره بالمستعمرة في كلا البلدين.

- أسفرت مختلف الوسائل والقوانين على كل من المجتمعين الجزائري والتونسي، حيث أدت مختلف التشريعات إلى الاستيلاء على الأراضي التي تعد مصدر الاسترزاق بكلى المجتمعين مما أدى إلى الجوع والفقر، كما أدت الهجرة الأوروبية عموما والفرنسية خصوصا إلى سلب الشعبين لجميع حقوقهم.

- خضعت السياسة الاستيطانية في كل من الجزائر وتونس للنظام السياسي بفرنسا والأوضاع السائدة بها جسدتها مختلف المراحل الاستيطانية التي مر بها البلدين.

- اعتمدت السياسة الاستيطانية على مصادرة الأراضي من أجل تفكيك المجتمعات وتسهيل عملية الاستيلاء على أملاكهم من خلال مختلف القوانين والتشريعات الصادرة وإتباع سياسة الهجرة من جهة أخرى لضمان التواجد الاستعماري في البلدين.

– لقد بذلت السلطة الفرنسية قصار جهدها لسيطرة على أملاك الجزائريين والتونسيين ونجدها في كل مرة تصدر إجراءات جديدة تمكنها من الاستحواذ على ما تبقى من الأراضي.

– سعت فرنسا إلى تثبيت الجزائر كإقليم تابع للدولة الفرنسية من خلال الإدارة المباشرة للحاكم العام إلا أنها في تونس عمدت إلى الإدارة الغير مباشرة من خلال المقيم العام والإبقاء على سلطة الباي الصورية.

– هدفت فرنسا إلى تحويل الجزائر وتونس إلى مستوطنة وإلى سيطرة المستوطنين على المجتمع الجزائري والتونسي.

– ارتبط الاستيطان الفرنسي في الجزائر وتونس بصورة أساسية على إضعاف الهوية الوطنية وشخصيتها المستقلة وبخلق هوية جديدة تنتمي إلى الحضارة الغربية من خلال عملية التجنيس والتعليم.

– الجزائر عرفت الاستيطان مع بداية الاحتلال الفرنسي لها أما تونس عرفت التواجد الاستيطان قبل فرض الحماية في إطار مشروع التوسع الفرنسي.

– على الرغم من اختلاف شكل الاستعمار في البلدين إلا أن السياسة الاستيطانية كانت واحدة.

– عرفت الجزائر مقارنة بتونس سياسة استيطانية أعنف، والتي كانت انعكاساتها الأكثر تأثيرا على المجتمع الجزائري من نظيره التونسي.

– اختلفت الأوضاع الفرنسية العامة عند احتلالها للجزائر وفرض الحماية على تونس ولكن الأساليب كانت واحدة حيث تم إتباع آليات المصادرة وتشجيع الهجرة الأوروبية والفرنسية إلى البلدين

– إتباع سياسة عنصرية مزدوجة قسمت المجتمعين الجزائري والتونسي إلى مواطنين فرنسيين لهم الحقوق والواجبات وسكان أصليين هم مجرد رعايا عليهم واجبات أكثر من الفرنسيين ولا يتمتعون بنفس الحقوق.

– قاوم الشعبين هذه السياسة من خلال المقاومة المسلحة والسياسية والتي جسدت مطامح الشعبين للتخلص من الاستعمار وتحقيق الاستقلال.

-إن الأحزاب السياسية في تونس والجزائر كانت تطالب بوقف الاستيطان من خلال رفضها لسياسة انتزاع ومصادرة الأراضي ومطالبتها بإرجاعها إلى أصحابها الأصليين.

الملاحق

معاهدة باردو

نسخة من الشروط الواقعة بين الدولة
الفرنساوية القديمة وبين الدولة التونسية
المؤرخة في 12 ماية 1881 نصها :

الحمد لله،

أما بعد فانه لما كان مراد الدولة الجمهورية الفرنساوية والدولة التونسية منع إعادة الاضطراب الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك على الأبد وتشديد علائق المحبة القديمة وحسن الجوار عزما على عقد اتفاق للغرض المذكور ولمصلحة المتعاقدين ولذلك عيّن رئيس الجمهورية الفرنساوية الجنرال بريار وفوض له الأمر فاتفق مع رفيع الشأن حضرة باي تونس على الشروط الآتية :

الفصل الأول :

إنّ معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة الآن بين دولة الجمهورية الفرنساوية وحضرة رفيع الشأن باي تونس تجدد وتأكد بوجه صريح.

الفصل الثاني :

ولتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرنساوية بلوغ الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن السّلطة العسكرية الفرنساوية تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط وترحل عنها عندما يتبين للسلط الحربية الفرنساوية والتونسية معا أن الادارة المحلية قاضية بحفظ الراحة على الاستمرار.

الملحق رقم 01: وثيقة تمثل معاهدة باردو

المصدر : علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية في تونس، المرجع السابق، ص 152، 154.

الفصل الثامن :

تجعل غرامة حربية على العروش العاصية التي بالحدود والشطوط وبعد هذا يقع اتفاق في تعيين مقدارها وكيفية استخلاصها وتكون دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس مسؤولة بذلك.

الفصل التاسع :

ولوقاية بلاد الجزاير التي تملكها دولة الجمهورية الفرنساوية من جلب السلاح والذخاير الحربية «كنترباند» تعهدت دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس بمنع إدخال الأسلحة والمهمات الحربية من جزيرة جربة ومرسى قابس وغيرها من المراسي التي بجنوب المملكة.

الفصل العاشر :

هذه المعاهدة تعرض على مصادقة دولة الجمهورية الفرنساوية وسجّل المصادقة يسلّم في أقرب وقت ممكن لحضرة رفيع الشأن باي تونس.
حررت بالقصر السعيد في 12 ماي سنة 1881.

قصر السعيد 12 ماي 1881
محمد الصادق باي
الجنرال بريار

(٩) إتفاقية المرسى

١٨٨٣

لما كانت عناية سمو الباى المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة فى الثانى عشر من مايو سنة ١٨٨١ ، وكانت حكومة الجمهورية الافرنسية راغبة تمام الرغبة فى تحقيق أغراض سموه توثيقا لعرى المودة بين القطرين العامرين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا العرض واعتمد رئيس الجمهورية الافرنسية فى ذلك مسيو بيير بولس كامبون .

البند الأول : لما كان غرض سمو الباى المعظم أن يسهل للحكومة الافرنسية اتمام حمايتها تكفل بادخال الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التى ترى الحكومة المشار اليها فائدة من إدخالها .

البند الثانى : تضمن الحكومة الافرنسية قرضا يعقده سمو الباى لتحويل أو لدفع الدين المجمد البالغ ١٢٥ مليون فرنك والدين السائر لايمكن أن يتجاوز ١٧٥ مليون فرنك ، ولكنها هى التى تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك وقد تعهد سمو الباى المعظم بأن لايعقد قرضا فى المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الافرنسية .

البند الثالث : يخصص لسمو الباى المعظم من مداخيل المملكة

أولا : المبالغ اللازم للقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرانسة .

ثانيا : مخصصات لسمو الباى وقدرها مليون من الريالات التونسية أى

الملحق رقم 02: يمثل نص من اتفاقية المرسى بين علي باي وبولس كامبون

المصدر : عبد العزيز محمد الشناوي وجلال يحيى، وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، الإسكندرية، 1969، ص 66–67.

DE LA

PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

PREMIÈRE PARTIE.

LOI DU 16 JUIN 1851

SUR LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE.

Alger venait à peine d'ouvrir ses portes à l'armée française, qu'il fallait déjà faire des lois pour la nouvelle colonie. Le seul contact de deux populations si différentes par la race, la religion et le droit exigeait des mesures transitoires, des règlements spéciaux. Il fallait pourvoir aux nécessités de la guerre par le séquestre, à la colonisation par des concessions ; il fallait assurer au gouvernement le droit d'expropriation, donner des garanties

الملحق رقم 03 : قرار صدور قانون 1851

المصدر: Rodolphe DARESTE, la propriété en algerie, p : 19-20

aux propriétaires tant européens qu'indigènes, prévenir les conflits des deux lois, régler les transmissions dans l'intérêt des deux races ; enfin, imposer au droit de propriété toutes les restrictions nécessaires, soit au maintien de la domination française, soit aux progrès de la colonisation.

Tâche pénible assurément! car la propriété arabe était à la fois trop certaine pour qu'on pût n'en tenir aucun compte, pas assez pour qu'il fût prudent de ne pas régler les transactions. La France ne pouvait ni ne devait songer à déposséder, à refouler les indigènes. Le seul but qu'elle pût se proposer était d'établir la population nouvelle à côté, au milieu d'eux, et à préparer, par des institutions sagement combinées, le rapprochement, sinon la fusion des deux races.

Pendant les premières années il ne put être pourvu à ces nécessités que par des arrêtés pris d'urgence, au jour le jour, sans vues d'ensemble. Ce fut seulement en 1842 qu'une commission dans laquelle figuraient entre autres M. Macarel, M. Dumon, M. Laplagne-Barris, M. Romiguières, s'occupa de préparer une ordonnance sur la propriété en Algérie. Cette ordonnance fut promulguée le 1er octobre

PROJET

DE

SÉNATUS-CONSULTE

RELATIF

A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE,

PROPOSÉ PAR LE MINISTRE DE LA GUERRE.

ARTICLE PREMIER.

Les tribus ou fractions de tribus sont déclarées propriétaires des territoires qu'elles occupent à demeure fixe et dont elles ont la jouissance traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

ART. 2.

Il sera procédé administrativement à la délimitation de ces territoires et à leur répartition entre les différents douars de chaque tribu ou fraction de tribu, suivant les formes qui seront déterminées par un règlement d'administration publique.

Le même règlement déterminera les formes et les conditions de l'aliénation des biens appartenant aux tribus, aux fractions de tribus ou aux douars.

ART. 3.

Le Gouvernement désignera les territoires sur les-

quels la propriété individuelle pourra être successivement constituée.

Un règlement d'administration publique établira les formes du partage de la propriété collective, ainsi que les conditions de l'aliénation de la propriété individuelle. Le partage pourra être provoqué d'office par le Gouvernement.

ART. 4.

Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les détenteurs desdits territoires continueront d'être perçues comme par le passé.

ART. 5.

Sont réservés les droits de l'État et les droits des tiers à la propriété des biens Beylick et des biens Melk.

Sont également réservés les droits qui appartiennent au domaine public, d'après l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que ceux qui appartiennent au domaine de l'État sur les bois et forêts, d'après l'article 4, § 4, de la même loi.

ART. 6.

Il n'est aucunement dérogé au droit d'expropriation pour cause d'utilité publique, tel qu'il est réglé et constitué, au profit de l'État, par la loi du 16 juin 1851. Il sera procédé à l'exercice de ce droit et au règlement de l'indemnité, vis-à-vis des tribus, des

الملحق رقم 04: فصول من القانون 1863

المصدر: Statistique decuments relatifs au sénatus-consulte sur la propriété arabe 1863, p 23-2.

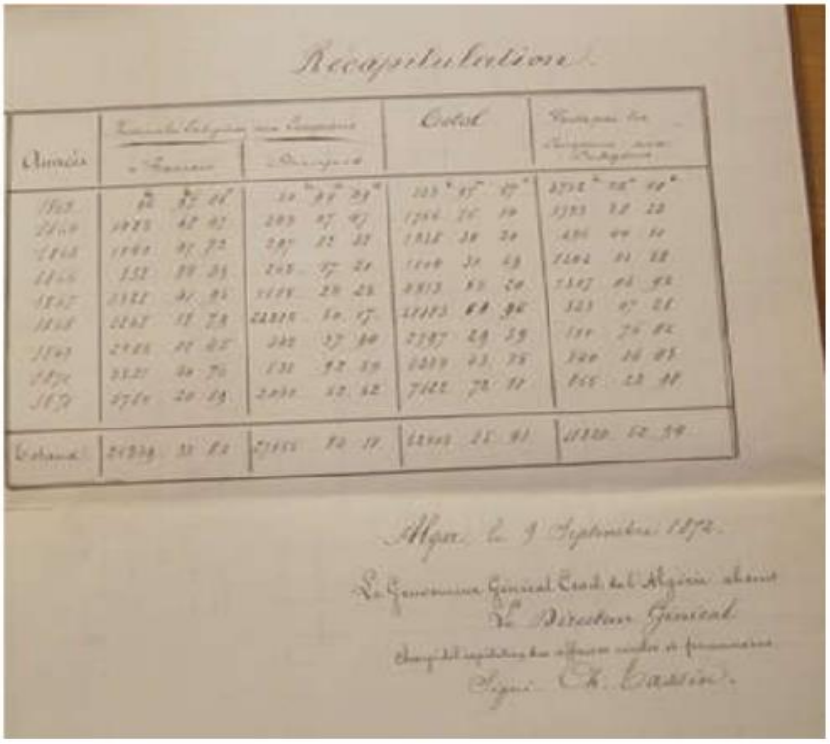
Récapitulation

Années	Territoire Civil — Français	Territoire Civil — Étrangers	Total	Européens des Territoires mixte et Militaire
1863	82 82 46	20 94 28	103 176 74	4758 58 46
1864	1923 42 92	283 97 92	1206 39 84	3393 32 22
1865	1961 92 72	287 22 22	1815 38 24	436 44 34
1866	332 89 25	268 57 24	1148 31 49	7102 21 28
1867	2322 92 93	1199 28 28	2813 83 50	7567 92 92
1868	2262 18 28	2281[illegible] 10 17	27885 68 96	323 07 22
1869	2488 92 85	342 27 90	2787 29 39	130 74 82
1870	3327 96 76	431 92 39	3809 93 76	320 36 83
1871	2746 20 48	2031 32 42	7402 72 90	866 23 80
Colonie	21939 32 82	7111 82 17	42193 25 91	40320 62 39

Alger le 9 Septembre 1872.

Le Gouverneur Général Civil de l'Algérie absent
Le Directeur Général
chargé de la signature des affaires civiles et financières
Signé Ch. Gastu.

الملحق رقم 05 : وثيقة تبين مساحة الأراضي الممتلكة من طرف الأوروبيين في الجزائر 1863–1871

المصدر : حورية طبعة، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870–1954، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020، ص 220.

الملحق رقم 06: تمثل توزيع الأراضي على الكولون

المصدر : عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962، ط1، ج2، المؤلفات للنشر، الجزائر، (د، ت)، ص 494.

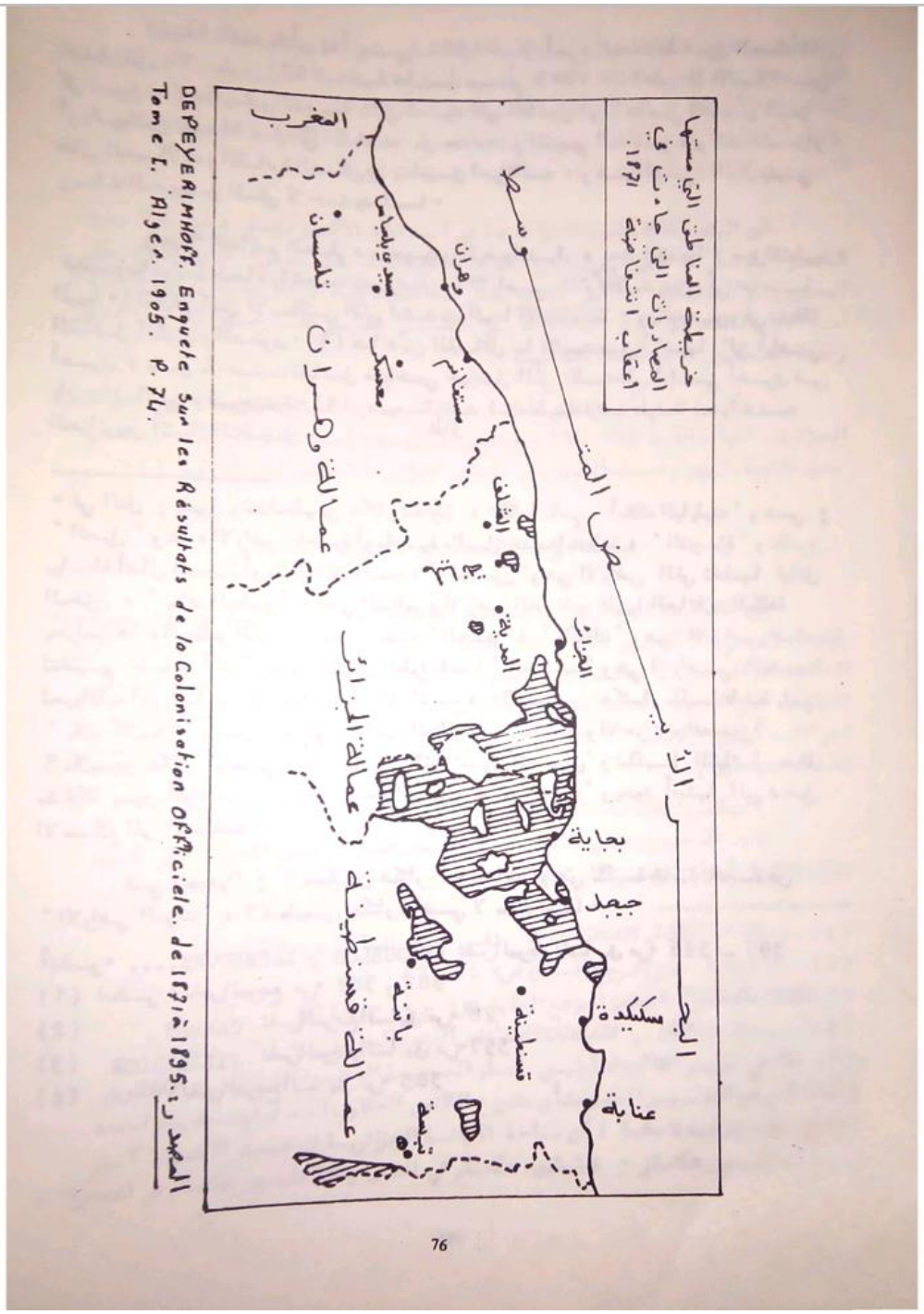

الملحق رقم 07: خريطة تمثل المناطق التي مستها المصادرات بعد ثورة مقراني 1871.

المصدر: صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870–1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 76.

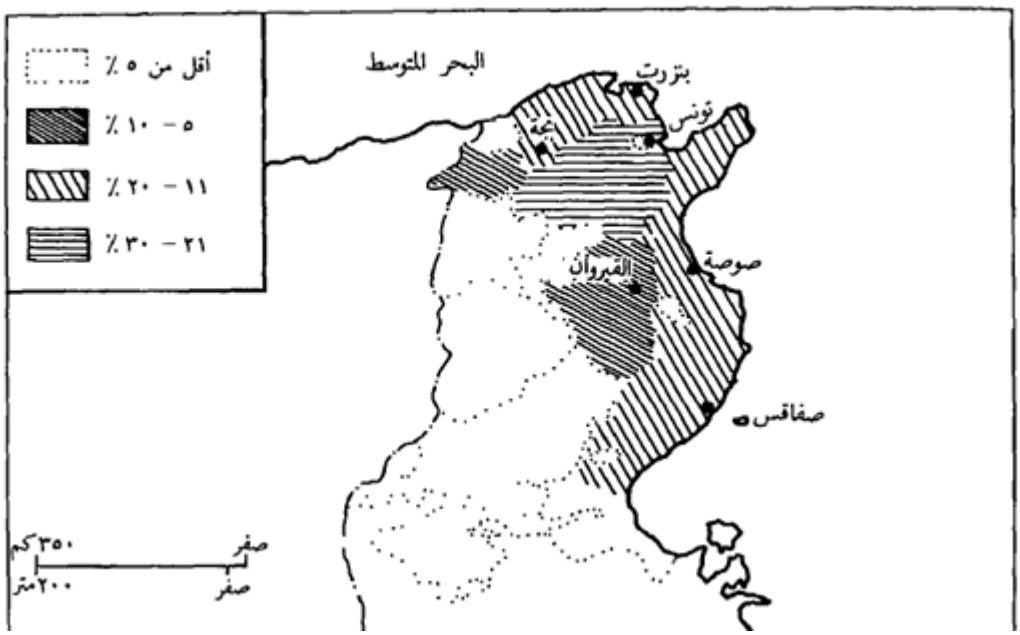

الملحق رقم 08: خريطة تمثل المدى الذي وصل إليه الاستعمار الزراعي لتونس في سنة 1921.

المصدر: آدو بواهن، تاريخ إفريقيا العام –إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880–1935، مج7، ليونيسكو أديفر، 1990، ص 433.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر

1-الثعالبي عبد العزيز، تونس الشهيدة، تر: سامي الجندي، ط1، دار القدس ،1975.

2-البهلون علي، تونس الثأئرة، دار هنداوي، تونس، (د.ت)

3-الحبيب تامر، هذه تونس، المكتب العربي، القاهرة ،1948.

4-بن عاشور محمد الطاهر، أليس صبح بقريب التعليم العربي الإسلامي، ط1، دار السلام، تونس ،2006.

5-بن عثمان خوجة حمدان، المرآة، تح: محمد العربي الزبيري، منشورات anef، الجزائر، (د.ت).

6-عباس فرحات، الشاب الجزائري 1930، تر: أحمد منور، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر ،2007.

7-غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

ثانيا: المراجع

1-أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ط1، تر: عسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت،1982.

2-أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون في فرنسا 1870-1919، تر: مسعود حاج مسعود، دار رائد، الجزائر ،2007.

3-أمين سمير، المغرب العربي الحديث، تر: كميل ق.داغر، ط3، دار الحداثة، بيروت، 1981.

4-الأشرف مصطفي، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر ،.2007

5-الجمل شوقي عطا الله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا ،تونس، الجزائر، المغرب)، ط1 ، مكتبة أنجلو الفرنسية ،القاهرة ،.1977

6-الزركلي خير الدين ، الأعلام ،ج5 ،دار العلم ،2002.

7-المحجوبي علي، ما يجب أن نعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضو وأخرون ، سراس للنشر، تونس،1986 .

8-المحجوبي علي، جذور الحركة الوطنية 1904-1931، تر: عبد الحميد الثاني، المجتمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس ،1999.

9-السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، ط1، دار الأقلام، القاهرة،2011.

10-الشاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية والدولة الاستقلال، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس،2005.

11-الشريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد شاوش، ط3، دار سراس للنشر، تونس ،.1993

12-الشناوي محمد عبد العزيز وآخرون، وثائق ونصوص تاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، الإسكندرية، 1969.

13-العجيلي التليلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية 1881-1939، منشورات كلية الأدب، منوبة،.1992

14-العسلي بسام، الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط1، دار النفائس، (د.ب)، .1984

15-العسلي بسام، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، 1836-1837، ط3، دار النفائس، (د.ب)، 1986.

16-القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر 1881-1956، ط1، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية للنشر، تونس ،.1986

17-الحبيب تامر، هذه تونس، المكتب العربي، القاهرة ،1948.

18-الهادي عبد المجيد، تونس والهيمنة الاقتصادية زمن الاستعمار، المعهد العالي لتاريخ تونس المعاصر، تونس،2003.

19-اللولب حبيب حسن، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، منشورات سيدي نابل، الجزائر، (د.ت).

20-باغي أحمد إسماعيل، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ط1، دار المريخ، الرياض، (د.ت).

21-بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة ،.2006

22-بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ط1، ج1، المؤلفات للنشر، الجزائر، (د.ت).

23-بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ط1، ج2، المؤلفات للنشر، مسيلة، الجزائر، 2013.

24-بواهن آدو، تاريخ إفريقيا العام -إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية 1880-1935، مج7، ليونيسكو أديفر، (د.ب)، 1990.

25-بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997.

26-بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعمارية والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2007.

27-جوليان أندري شارل، إفريقيا الشمالية تسير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، الدار التونسية، تونس، 1976.

28- خلف التميمي عبد المالك، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي، فلسطين، الخليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة، (د. د)، (د، ب)، (د، ت).

29-داهش محمد علي، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

30-درمونة يونس، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتبة تونس الحرة، (د.ب)، (د.ت).

31-درمونة يونس، تونس بين الاتجاهات، دار الكتاب الغربي، مصر،1953.

32-دسوقي ناهد براهيم، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث، ط7، دار الفارابي، بيروت،1985.

33-راشد أحمد إسماعيل، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).

34-رياض زاهر، استعمار إفريقيا، الدار القومية، القاهرة ،1997.

35-ريسلير كميل، السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهداف وحدودها 1830-1962، تر: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر، (د.ب)، .2006

36-زوزو عبد الحميد، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2009.

37-زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، موقع للنشر ،2010.

38-سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر،.1980

39-سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، ط1، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،.1994

40-سعد الله ابو القاسم، خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة وال تحرير1830-1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2007.

41-سعدي مزيان، جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بيجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة، الجزائر، 2005.

42-سلماني عبد القادر، الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة 1832-1847، دار قرطبة، الجزائر، .2013

43-شتره خير الدين، الطلبة الجزائريين بجامع الزيتونة 1950-1956، ط2، ج1،دار كرداده، الجزائر ،2013.

44-شامة سماعين، النظام القانوني الجزائر للتوجه العقاري دراسة وصفية تحليلية، دار هومة، الجزائر،2004.

45-صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ،2010.

46-عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

47-عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة، ط3، دار المعارف، تونس، (د.ت).

48-عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة، الجزائر ،2002.

49-عميرواي أحميده، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر .2007

50-فلاديمير بوريسوفيتش لوتكسي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط7، دار الفارابي، بيروت ،1985.

51 -فركوس صالح، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلي غاية الاستقلال المراحل الكبرى، القافلة للنشر، الجزائر، (د.ت).

52-قداش محفوظ، الجزائر للجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، تر: محمد المعراجي، منشورات الأكاديمية للمصادر التاريخية، الجزائر ،2008.

53-قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية للاتصال، الجزائر،1994.

54-مالكي أمحمد، الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي، ط1، مركز دراسات للوحدة العربية، بيروت،1993.

55-معهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جذور الحركة الوطنية التونسية 1914-1946، تونس،2008.

56-هشماوي مصطفي، جذور أول نوفمبر 1954في الجزائر، منشورات المركز الوطني لدراسات التاريخية، الجزائر، (د.ت).

57-يحي جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830-1960، دار المعرفة ،القاهرة، (د.ت).

ثانيا: الندوات:

1-العمري الطاهر، الاستعمار الاستيطاني الفرنسي وتأثيراته على البني الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر، الندوة الأولي بجامعة الأمير عبد القادر في العلوم الإسلامية، قسنطينة، ماي 2008.

ثالثا: المجلات والمقالات

1-إبرير حمودي، القوانين والتحفيزات الفرنسية والصهيونية، ودورهما في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين 1850-1950، دراسة مقارنة في الآثار والنتائج، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، (مج، 14)، (ع،3)، 2021.

2-أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914، مجلة التاريخي المتوسطي، (ع.2)، (مج .2)، جامعة الجزائر، 2020.

3-العربي إسماعيل، السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين 1919-1939، تونس-المغرب الأقصى نموذجا، مجلة قرطاس (ع.1)، (مج .7)، جامعة تلمسان، 2020

4-بن الشيخ حكيم، سياسة الاستيطان الأوروبي في الجزائر 1836-1962، مجلة عصور جديدة، (ع.14-15)، جامعة المدية، 2014.

5-بوجمعة أكرم، أوضاع الجزائر مع مطلع القرن العشرين، مجلة كلية التربية، (ع. 28)، جامعة تلمسان، 2016.

6-حمادي بن موسى، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1850-1900، مجلة الحقيقة، (ع .36)، جامعة أدرار.

7-دادة محمد، الحرب الاستعمارية الفرنسية الشاملة من أجل تحقيق المشروع الاستيطاني في الجزائر، مجلة عصور الجديدة، (ع.6)، جامعة وهران، 2012.

8-رضا بوعافية، الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية قبل الاستقلال، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، (ع.6)، جامعة باتنة1، 2018.

9-سلاماني عبد القادر، دور المكاتب العربية في توطيد أركان الاحتلال الفرنسي بالجزائر، مجلة البدر، (ع.3)، جامعة بشار، 2011.

10-سيد علي أحمد سعود، دراسة نقدية لضباط المكاتب العربية بدائرة الجلفة خلال فترة الاحتلال الفرنسي، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، (ع.10) ،جامعة مسيلة، 2010.

11-صاري جيلالي، الكارثة الديمغرافية في الجزائر 1868-1877، مجلة الثقافية، (ع.76)،1983.

12-عزوز فؤاد، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900، مجلة مدارات التاريخية، عدد خاص، جامعة سطيف.

13-عزوز فؤاد، انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1830-1900، مجلة الموقف للبحوث، (ع.3)، جامعة سطيف 2، 2020.

14-عليوي جمعة فرحان الخفاشي وآخرون، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914، مجلة الأستاذ، (ع، 4)، جامعة بغداد، 2015.

15-فغور دحور، جول فيري مهندس الإمبراطورية الفرنسية، مجلة عصور جديدة، (ع.1)، الجزائر، جامعة وهران، 2001.

16-قشوان عبد الرزاق، التشريعات الفرنسية للملكية العقارية في الشرق الجزائري 1830، مجلة المفكر، (ع.1)، جامعة تيبازة، 2021.

17-محمد الصالح بلعقون، السياسة التشريعية الفرنسية تجاه الأراضي الفلاحية في الجزائر 1830-1968، مجلة القانون العقاري، (ع.3) ، جامعة البليدة 2، 2021.

18-مصيرع حسين علي إيهاب حسن، بداية التغلغل الأوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، (ع.35)، مديرية تربية بابل، 2017.

19-مياد رشيد، السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ورد فعل الجزائريين اتجاهها 1830-1954، مجلة دراسات وأبحاث، (مج،14)، (ع،1)، 2022.

20-نور الدين بلعربي، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية،1830-1962، مجلة عصور، (ع.2)، (مج .18)، جامعة خميس مليانة، 2019.

21-وادي أحمد، السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها في الثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر، مجلة ناقد، (ع.2)، جامعة الجزائر، 2018.

رابعا-الرسائل الجامعية:

1-السيد عماد، الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر ،2011.

2-بن يوسف محمد الأمين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، أطروحة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران ،2014.

3-حباش فاطمة، المكاتب العربية ودورها في مد الاستعماري بالغرب الجزائري 1844-1870، تيارت سعيدة جيرفيل البيض نموذجا، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران ،2014.

3-غريسي أحمد، الحركة الوطنية في الجزائر وتونس 1945-1956، دراسة تاريخية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ والآثار، جامعة العربي تبسي، تبسة،2021.

4-قدور محمد، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس 1883-1939، أطروحة ماجيستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر،2004.

5-سيد محمد رامي، المقاومات الشعبية في الجزائر وتونس دراسة تاريخية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان ،2007.

6-طبعة حورية، السياسة الاقتصادية الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1870-1954، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دارية، أدرار، 2020.

7-عوض محمد صالح، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919-1939، أطروحة ماجستير، كلية الأدب، قسم التاريخ، جامعة اليرموك،1997.

بالأجنبية:

1-Aloui amar.propriete et regime foncier en algerie.editions houma.alger.2004.

2-Rodolph deraste.le propriete en algerie sematus consulte16juin 1851.paris.1864.

3-Statistique documets relatifs au sematus.imprimerie imperiaill.paris.1863.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول: ظهور وتطور الحركة الاستيطانية في بالجزائر	
المبحث الأول: بوادر الحركة الاستيطانية بالجزائر	14
تمهيد	14
المطلب الأول: السياسة الاستيطانية بالجزائر	15
المطلب الثاني: القوانين التشريعية العقارية	16
المطلب الثالث: مراحل تطور السياسة الاستيطانية	20
المبحث الثاني: آليات الاستيطان	24
المطلب الأول: مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات	25
المطلب الثاني: دور المكاتب العربية في الاستيطان	29
المطلب الثالث: الهجرة الأوربية نحو الجزائر	30
ملخص الفصل الأول	33
الفصل الثاني: السياسة الاستيطانية في تونس	
المبحث الأول: ظهور الحركة الاستيطانية وتطورها في تونس	35

تمهيد	37
المطلب الأول: مراحل تطور الحركة الاستيطانية	37
المطلب الثاني: القوانين التشريعية العقارية	44
المبحث الثاني: وسائل الاستيطان	48
المطلب الأول: سياسة التجنيس	48
المطلب الثاني: سياسة فرنسة التعليم	50
ملخص الفصل الثاني	54
الفصل الثالث: أوجه التشابه والاختلاف للاستيطان في كلا البلدين	
المبحث الأول: أوجه التشابه	56
تمهيد	56
المطلب الأول: من حيث الوسائل	56
المطلب الثاني: من حيث المقاومة	58
المطلب الثالث: من حيث القوانين	70
المبحث الثاني: أوجه الاختلاف	72
المطلب الأول: من حيث طبيعة الاستيطان وسلطة المعمرين	72
المطلب الثاني: من حيث التطور	75
المطلب الثالث: من حيث الانعكاسات	83
ملخص الفصل الثالث	87

الخاتمة	89
الملاحق	93
قائمة المصادر والمراجع	105
فهرس المحتويات	117